يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

سلسلۂ بیت الحکمۃ
نمبر ۱

اتقان العرفان

في

تحقيق ماهية الزمان

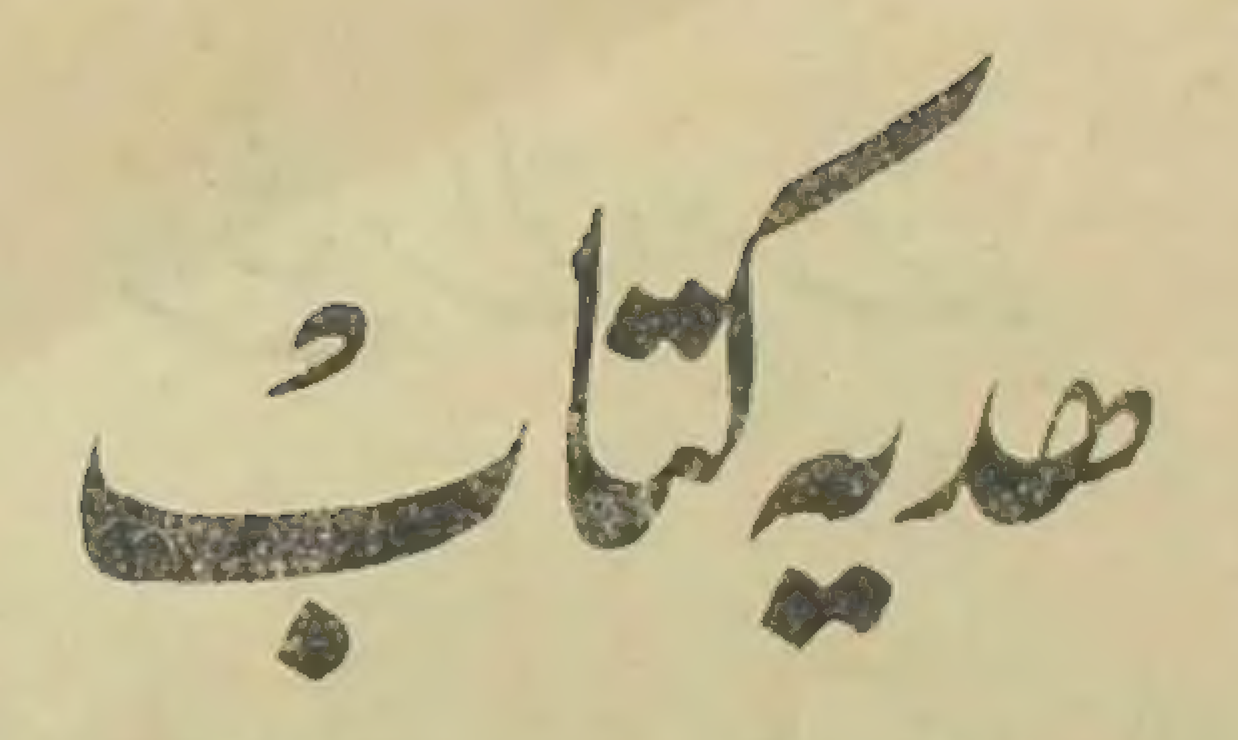
للامام الهمام حجة الاسلام ابي محمّد السيّد بركات احمد لازال شمس فيضه بازغة

قد

…ه السيّد عبد السُبحان البهاري استاذ العربية في دار العلوم لندوة العلماء
لكهنؤ

شاهي پريس لكهنؤ





ھدیہ کتاب

بسرکار علم دوست و ہنر پرور عالی جناب نواب
واجد علی خان صاحب رئیس بڈہانسی ضلع بلند شہر
و جاگیردار جگر ممبر جوڈیشل محکمہ عالیہ کونسل جے پور اسٹیٹ،

مصنّف

بسم اللہ الرحمن الرحیم

سبحانک یا من ادار الزمان فاستدار علی ہیئتہ واقر الدہر فاستقر علی فطرتہ والصلوٰۃ والسلام علی من نبع من نفسہ المقدستہ ینابیع الحکم وجری من فیوضہ انہار العلوم والکرم وعلی آلہ واصحابہ الذین ہم نجوم الہدایتہ فی الظلم **وبعد** فلما وفقنی اللہ تعالیٰ لاتمام مباحث الحرکۃ واکثر مباحثہا کانت متعلقۃ بمباحث الزمان کانہا تکملۃ وتتمۃ لمباحثہا اردت ان اُحرر مباحث الزمان واحققہا والخص ما لہا وما علیہا لیطلع الناظر علی ما ہو الحق فیہا ویجتنب طالب الحق عن اباطیل الفلاسفۃ وغوایتہا فلما قضی اللہ تعالیٰ علی لسانی ما اراد واعاننی علی ابطال ما تفوّہ ہواۃ فی الزمان نظمتہٗ فی سلک التحریر وسمیتہ باتقان العرفان فی تحقیق ماہیتہ الزمان و من اللہ التوفیق وعلیہ التکلان ۔



بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث فی تحقیق ماهیة الزمان

ولتحقیقها بیانان بیان طبعی وبیان الٰهی ولنقدم البیان الطبعی اولا ونتکلم فیه ثانیا ولنعقد لها فصولا الفصل الاول فی البیان الطبعی والکلام فیه ولما کان سعی رئیسهم فی هذا الباب عندهم مشکورا وکان عنده فی بیانه کلاما محررا فعلینا ان ننقل کلامه فنقول قال الشیخ فی الفصل الحادی عشر من المقالة الثانیة من الفن الاول فی الحرکة فی تحقیق ماهیة الزمان واثباتها فنقول من البین الواضح انه یجوز ان یبتدء متحرکان بالحرکة وینتهیان معا واحدهما یقطع مسافة اقل والآخر مسافة اکبر اما لاختلاف البطوء والسرعة واما لتفاوت عدد السکونات المتخللة کما یراه قوم ویجوز ان یبتدء اثنان ویقطعا مسافتین متساویتین لکن احدهما ینتهی الی آخر المسافة والآخر بعد لم ینتهه وذلک للاختلاف المذکور ویکون فی کل حال من الاحوال من مبدء کل حرکة الی منتهاها امکان قطع تلک المسافة بعینها بتلک الحرکة المعینة اذا المعینة الترکب مع السکون وامکان قطع اعظم من تلک المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة سکونات وامکان قطع اقل منها بالابطاء من تلک والاکثر مخالطة سکونات وان ذلک

لا یختلف البتة فقد ثبت بین المبدء والمنتهی امکان محدود بالقیاس الی الحرکة والی السرعة واذا فرضنا نصف تلک المسافة فرضنا السرعة او البطوء بعینه کان امکان آخر بین ابتداء تلک المسافة ومنتهانصفها انما یمکن فیه قطع النصف بتلک السرعة والبطوء فلذلک بین هذا المنتهی النصف المفروض الآن وبین المنتهی الاول فیکون الامکان الی النصف ومن النصف متساویان وکل واحد منهما نصف الامکان المفروض اولا ولا علیک ان تجعل هذا المتحرک سببا بالحقیقة فی المکان او جزءا المتحرک نسبته المتحرک فی المکان فانه تفارقه مماسته الی مماسته لمماساة متصلة وموازاة الی موازاة متصلة وان تسمی ما یقطعه مسافة کیف کان فلیس یختلف بذلک حکم فیما نحن فیه بسلبه فنقول هذا الامکان قد صح انه مقسم وکل منقسم مقدار او ذو مقدار فهذا الامکان یوتی عن مقدار فلا یخلو اما ان یکون مقداره مقدار المسافة او مقدار آخر ولو کان مقدار المسافة لکانت المتساویة فی المسافة متساویة فی هذا الامکان ولیس کذلک فهو اذن مقدار آخر فاما ان یکون مقدار المتحرک او لا یکون لکنه لیس مقدار المتحرک والا لکان مقدار المتحرک الاعظم اعظم فی هذا المقدار ولیس کذلک فهو اذن غیر مقدار المسافة وغیر مقدار المتحرک ومن المعلوم ان الحرکة لیست بعینها ذات هذا المقدار نفسه ولا السرعة والبطوء ذلک واذ الحرکات فی انها حرکات متفقة فی الحرکة ومتفقة فی السرعة والبطوء وتختلف فی هذا المقدار وربما اختلف الحرکة فی السرعة واتفقت فی هذا المقدار فقد ثبت مقدار امکان وتجمع الحرکات من المتقدم والمتاخر وقوعا یقتضی مسافات محدودة لیس مقدار المتحرک ولا المسافة ولا نفس الحرکة وهذا المقدار لا یجوز ان یکون قائما بنفسه وکیف یکون قائما بنفسه وهو مقتض مع مقدره وکل

متقض فاسد فهو فی موضوع او ذو موضوع فهذا هو متعلق لموضوع ولا یجوز ان یکون موضوعه الاول مادة المتحرک لما بیناه فانه ان کان مقدار مادة بلا واسطة لکانت المادة یصیر به اعظم واصغر فاذن یکون فی الموضوع بواسطة هیئة اخری ولا یجوز ان یکون بواسطة هیئة قارة کالبیاض والسواد والا لکان مقدار تلک الهیئة فی المادة یحصل فی المادة مقدار اثانیا قارا فبقی ان یکون مقدار هیئة غیر قارة وهی الحرکة من مکان الی مکان اخر اومن وضع الی وضع بینهما مسافة یجری علیها الحرکة الوضعیة وهذا هو الذی نسمیه بالزمان انتهی ویرد علیه ان بعد الاغماض عما فی البیان من المقدمات ان الزمان لو کان مقدار الحرکة فهو اما مقدار للحرکة التوسطیة او القطعیة والحرکة التوسطیة لکونها بسیطة غیر ممتدة لایصلح ان یکون الزمان مقدار الها واما القطعیة فقد علمت انها حقیقة اعتباریة غیر موجودة فی الخارج فکیف یمکن ان یکون الزمان الموجود فی الخارج مقدار الما لیس بموجود فی الخارج لفصل الایراد ان تکون ان الحرکة القطعیة لیست بموجودة فی الخارج فان رؤساهم قالوا ان البعد والامتداد والاتصال وکون الحرکة قابلة للقسمة الوهمیة لیس فی طبع الحرکة التی کمال بالقوة او خروج من قوة الی فعل فلا یدخل فی ماهیتها تقدر واتصال بل انما یکون لها من جهة المسافة فالاتصال بالحقیقة وجد فی المسافة واتصال المسافة لما قارنته الحرکة فالحرکة بحسب اتصال المسافة اقتضت وجود مقدار لها هو الزمان المتصل بالجملة قالوا ان ههنا لیس اتصالان اتصال مسافی واتصال حرکی بل اتصال المسافی من حیث ما هو اتصال الحرکة علة لوجود الزمان فالاتصال المسافی قائم بالمسافة حقیقة ولیس فی الحرکة اتصال غیر اتصال المسافة بل اتصال المسافة منسوب الیها فالاتصال المسافی المنسوب الی الحرکة قدرت

اتصالا فی الحرکة وامتدادا والا فلیست الحرکة ممتدة لذاتها بان یکون الامتداد
داخلا فی حقیقتها فاذا اخذت الحرکة بذاتها لم یکن ممتدة ومتصلة بذاتها بل هو حقیقة
المعنی من المبدء الی المنتهی لیس فی ذاتها اختلاف فاذا لوحظت هذا المعنی مختلطة
بالامتداد المسافی فتکون ممتدة بنفس امتداد المسافة المنطبقة علیها فیکون هذا المعنی
حقیقة ملتئمة من التوسطیة والامتداد المسافی هو المعنی بالحرکة القطعیة وح لم یصح
کونها من الماهیات الحقیقیة لانتفاء الوحدة الطبعیة فان احد اجزائها قائمة
بالمتحرک والاخر بالمسافة وما یجری مجراها فهی لیست الا واحدة اعتباریة وان کانت
موجودة بوجود جزئها فی الخارج والشاهد علی ما نقول ما قال الفاضل الباقر فی
الافق المبین ان للحرکة کمیة من جهة مقدار المسافة تزید وتنقص بزیادتها و
نقصانها ولیس معنی ذلک ان للحرکة کمیة عارضة من جهة المسافة وللمسافة کمیة
اخری بل ان کمیة الحرکة هی کم المسافة وانما الزیادة والنقصان لعرضان الحرکة
الکمیة المسافة کما فی السواد الحال فی الجسم وکذلک لها کمیة من جهة الزمان وهذه عارضة
لها وایضا لها عدد من حیث انقسامها الی اجزاء متقدمة واجزاء متاخرة حسب انقسام
المسافة الیها الا ان الاجزاء المقداریة فی المسافة تکون فی الوجود مع المتاخرة منها
بخلاف ما بازائها من متقدمة الحرکة ومتاخرتها فانهما لا یکونان معا بحسب
الوجود فی افق الزمان وکذلک من جهة الزمان اذا انقسم الی اجزاء متقدمة ومتاخرة
ولکن ذلک انما یحصل من جهة المسافة فان الزمان یتجزی بالحرکة والحرکة بالمسافة
فان اتصال المسافة اتصال للحرکة التی هی علة للزمان المتصل بذاته وانفصالها
انفصال للحرکتین اللتین هما علتان لزمانین کل منهما متصل بذاته فالمتقدم

والمتاخر من جهة ما هما للحركة معدود ان بها فانها باجزائها يعد المتقدم والمتاخر
فالحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر ومقدار بازاء مقدار المسافة
فاذن ما ايسر لك ان تحاول تحديد حقيقة الزمان انه كمية الحركة ما دامت على
اتصالها وعددها اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل من جهة ما يتبع
انقسام المسافة واما اذا اعتبرته كمية وعددا لها لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم
والتاخر الذين لا يجتمعان فربما افضى لك الى الوقوع في الدور الا بامبطاء المسافة
ثم ان فلاسفة الاسلام من يجعل الزمان مقدار الحركة من التقدم والتاخر الذين
لا يجتمعان بحسب الوجود الغير القار ومنهم من يجعله مقدارها من تلك الجهة لكن بحسب
الوجود القار في العقل اي من حيث يجمع العقل متقدمها ومتاخرها ولعل الاشبه
بالحق والاعذب في ذوق التحقيق ان وجود الحركة في الذهن لما كان بحسب حدوث
الارتسام غير قار وبحسب البقاء قارا فالزمان هو مقدار للحركة بحسب الوجود البقائي
القار الذهني وفوق ذلك معنى هو سر الحق وحق التحصيل وهو ان الحركة الممتدة
لما كانت على اتصالها امرا موجودا في الخارج نحوا ما من الوجود وان لم يكن لها
وجود قار في افق الزمان بحسب الاجزاء المفروضة فيها فاذن الزمان مقدار الحركة
بحسب وجود مجموعها ذلك النحو من الوجود في الاعيان بحسب وعاء الدهر انتهي
وانت تعلم ان هذا الكلام نص منه على ان كمية الحركة هي كمية المسافة والزيادة
والنقصان الحركة لكمية المسافة ومن الظاهر ان الموصوف وان كان
بالعرض هو الحركة القطعية لا غير فان التوسطية بمعزل عن هذه الاوصاف فالحركة
القطعية انما حصلت من الحركة التوسطية والامتداد المسافي المنسوب الى الحركة

ومن الضروري ان احد جزئيها هو القائم بالمتحرك والاخر قائم بالمسافة فلايكون الحركة القطعية ماهية حقيقية واحدة بالوحدة الحقيقية فلايكون موجودة في الخارج وانكانت اجزائها موجودة في الخارج فالزمان انكان مقدار للحركة بحسب الوجود البقاء القار الذهني كما قال انه اشبه بالحق والاعذب في ذوق التحقق فلايكون الزمان موجودا في الخارج قطعا وانكان مقدار الحركة بحسب وجودها العيني كما قال انه سر الحق وحق التحصل فقد تحققت ان كون الزمان مقدار اللوجود العيني انما يصح لوكان محله امرا موجودا في الخارج ومحله لكونه من الحقائق الاعتبارية التي لاتحصل لها في الخارج لايمكن انيكون محلا لوجود الزمان الذي وحدته شخصية حقيقة بالجملة الزمان اما مقدار الحركة التوسطية وهي ليست امرا ممتدا حتى يكون الزمان مقدار لها واما مقدار الحركة القطعية وهي انكانت ممتدة متصلة لكن ليست بموجودة في الخارج

الفصل الثاني في تحقيق التلازم بين الحركة والزمان

من بديع المسائل ونفيس الجواهر التي خلت عنه الدفاتر والزبر تحقيق التلازم بين الحركة والزمان لم يسبح فيه احد الازلت قدمه ولم تلج فيه احد الاخلت فيه فهمه فلا علينا ان نبحث فيه فنقول قالوا ان الحركة والزمان متلازمان فان الحركة لاتوجد بغير زمان فاذن الحركة هو الخروج من القوة الى الفعل تدريجا والتدريج لاتوجد بدون الزمان وايضا الحركة لاتنفك عن مرتبة السرعة والبطوء والسرعة والبطوء لاتتقوم حقيقتهما بدون الزمان والزمان هو مقدار الحركة فلا ينفك احدهما عن الآخر وهو المعنى بالتلازم

وقد تقرر عندهم ان المتلازمين لابد فيهما من علاقة العقلية بينهما بان يكون احدهما علة
موجبة للاخر او يكون كلاهما معلولا لعلة ثالثة توقع بينهما العلاقة الاقتضائية ومن البين
ان احدهما ليست علة موجبة للاخر وثانيهما معلولا لها اما الزمان فمعزل عن ان يكون
علة للحركة فان الزمان مقدار الحركة والمقدار عرض والحركة محله ومن المستحيل عندهم
ان يكون العرض علة لمحله والا فلم يبق العرض عرضا والحركة ليست علة موجبة للزمان و
ان كان له سبيل الشرطية كما ستعلم فلا بد ان يكونا معلولين لثالث بالكيفية التلازمية فقالوا
حالهما كحال الهيولى والصورة في كيفية التلازم بينهما فكما ان الصورة من حيث هي
صورة ما جزء علة لعلة الهيولى المشخصة كذلك الحركة بما هي حركة جزء علة او شرط في وجود
وكما ان الهيولى الشخصية بوجه ما علة للصورة الشخصية من حيث هي شخصية كذلك الزمان
شرط في تشخص الحركة وتعينها وبهذا دفعوا شبهة الدور عن التلازم بينهما حتى قال
صاحب الافق المبين شك وتحصيل ليس من المستبعد ان يزيح سر كان الحركة
ما لم يكن موجودة متشخصة لم تصح ان تصير علة للزمان لان العلة متقدمة على المعلول
في الوجود والوجود هو بعينه التشخص او مساوقة والزمان هو من جملة مشخصات الحركة وان
لم يكن من مشخصات كلها يقع وجوده في افق الزمان على الاطلاق لان الحركة لا توجد
منسلخة عن السرعة والبطوء وهما لا تنفكان عن وجود الزمان بل عن تعينه فالسرعة
المعينة انما هي بحسب زمان بعينه وريثما كان كذلك لزم ان يكون الزمان متقدما
على الحركة فلو كان الزمان هو مقدار الحركة والحركة علة له لزم تقدم الحركة على الزمان
فاذن تقدم كل منهما على الآخر وانه محال ثم توجه هذا الفاضل الى الجواب ولم
يزيح لسره عن دقته ومتانته ولم يفهم انه جذره اصم تهويلاته وتهويشاته قال فينبغي

لک ان تعلم ان الحرکة بما ہی حرکة جزء علة او شرط فی وجود الزمان ثم الزمان شرط
فی تشخص الحرکة وتعینها کما قیل لک فی الصورة والہیولی ان الصورة من حیث ہی صورة
ما جزء لعلة المشخصة والہیولی الشخصیة بوجہ ما علة لتشخص الصورة ای الصورة الشخصیة
من حیث ہی صورة شخصیة ثم الحرکة المعینة الشخصیة بما ہی متعینة متشخصة علة بجوہرہا
لکون الزمان متمادیا الی لانہایة او متناہیا بالفعل وعلی مرتبة متخصصة فی التناہی ثم
الزمان بحسب ذلک التعین علة لکون الحرکة ذات مقدار غیر متناہ او متناہ متخصص
التناہی وبحسب ان التحقیق ان معلول الشیٔ بما ہو معلول لیس یلزمہ ان یکون معلولا
لتشخص ذلک الشیٔ الا ان یکون العلة جاعل الذات فاعل الوجود فان العقل ینقبض
عن کون مرتبة المجعول المعلول فی التحصل فوق مرتبة الجاعل والفاعل وخطہ فی التعین
اقوی من خطہ ولیس ذلک فی سائر العلل والمعلولات وفی طباع العلیة والمعلولیة بما
ہی علیة ومعلولیة فاذن لیس یلزم ان یکون الزمان معلول الحرکة الشخصیة بما ہی شخصیة
وان لم ینسلخ فی الوجود عن التشخص فاذن طبیعة الحرکة التی ہی محل الزمان لا طبیعة
ایة حرکة یوجد وتشخصہا مشروطة بالزمان مطلقا ای تشخص ایة حرکة کانت لا تشخص
الحرکة التی ہی محل الزمان فحسب ولا دور انتہی تخیص جواب الشبہة بانہ لا دور
فان حال الحرکة والزمان لحال الہیولی والصورة فالحرکة بما ہی حرکة جزء علة او
شرط فی وجود الزمان فللحرکة الموجودة تقدم بالذات علی وجود الزمان المطلق متاخر
عنہا بالذات ثم الزمان المطلق شرط فی تشخص الحرکة وتعینہا فالحرکة انما تشخصت بالزمان
المطلق والحرکة المطلقة صارت علة للزمان المطلق والزمان انما احتاج فی وجودہ الی
الحرکة المطلقة والحرکة الشخصیة انما تشخصت بالزمان المطلق فالحرکة الشخصیة تحتاج

فی وجودها الی الزمان المطلق ای زمان کان ثم الحرکة المتعینة الشخصیة علة بنحو ثباتها لکون الزمان متمادیا الی لانهایة او متناهیا بالفعل علی مرتبة متخصصة فی التناهی ثم الزمان بحسب ذلک التعیین علة لکون الحرکة ذات مقدار غیر متناه او متناه متخصص التناهی ولا یلزم علیه دور وهذا بعینه حال الهیولی والصورة فان الصورة من حیث هی صورة ما جزء العلة الهیولی المتشخصة بوجه ما علة للصورة الشخصیة من حیث هی صورة شخصیة ولا یلزم ان یکون کل ما هو معلول لشئ معلولا لتشخصه حتی یلزم ان یکون الزمان معلولا لشخصیة الحرکة فان هذا شان العلة التی هی جاعل الذات وفاعل الوجود فان العقل یتقبض عن ان یکون مرتبة الجاعل الفاعل دون مرتبة المجعول المفعول فی التحصل فی التحصل ولیس ذلک فی سائر العلل والمعلولات فاذن لیس یلزم ان یکون الزمان معه الحرکة الشخصیة وان لم ینسلخ الوجود عن التشخص اصل فاذن طبیعة الحرکة التی هی محل الزمان بما هی طبیعة ایة حرکة یوجد وتشخصها مشروطة بالزمان مطلقا ای تشخص ایة حرکة کانت لا تشخص الحرکة التی هی محل الزمان فحسب فلا دور اقول فیه نظر من وجوه شتی اما اولا فلانه لا یخفی علی من له نظر دقیق انه قد سلم ان الزمان المطلق من مشخصات الحرکة المطلقة والشخصیة فتشخص الحرکة یحصل من الزمان والزمان یکون مشخصا لها والحرکة بکونه عرضا حالا فی محله یکون متاخرة عن الزمان ضرورة تاخر العرض عن محله وموضوعه وقد سلموا ان موضوع العرض من مشخصاته فیکون العرض من مشخصاته فلو کان الزمان مشخصا للحرکة فلا مناص عن الدور واما ثانیا فلان الحرکة سواء کانت موجدة للزمان او جزء علة او شرطا له کانت متشخصة بالضرورة ضرورة ان ما هو فی جانب الفاعل لا یمکن ان یکون مبهمة وفرقه بین الفاعل

وباقی العلل لاسیما اذا کانت ماخوذة فی جانب الفاعل فرق بدون الفارق کما
لیس لها مثید ذکروه فبالضرورة یکون الحرکة متشخصة وان لم یکن للخصوصیة بما ہی
خصوصیة دخل فی العلیة قبل ولما سلم ان الزمان من المقومات لتشخصیة للحرکة فما
بدان تکون الحرکة متشخصة بالزمان وہو صریح الدور واما ثانیا فلان محصل ما قال
فی دفع الدوران الزمان یتوقف وجوده علی الحرکة مطلقا والحرکة یتوقف تشخصہ علی
الزمان فالزمان محتاج فی وجوده الی الحرکة المطلقة والحرکة تحتاج فی تشخصها الی الزمان
فما یلزم الدور فکلتا مقدمتیہ موضع نظر اما الاولی فلان الزمان لو کان محتاجا الی
الحرکة فاما الی الحرکة المطلقة او الخاصة وعلی الاول فاما الی الحرکة المبهمة بما ہی مبهمة
وہو صریح البطلان او الحرکة الغیر المعینة بتعین خاص وان کانت متعینة بتعین ما
فالحرکة متعینة قبل الزمان فلا یحتاج فی استحصال تعینہ الی الزمان وعلی الثانی
فتعین الحرکة المطلقة قبل الزمان واما الثانیة فلان الحرکة لو احتاجت فی تشخصها
الی الزمان فاما الی الزمان المبهم وہو صریح الاستحالة واما الی الزمان المطلق ای
الغیر المعین بتعین خاص فیلزم ان لا یتبدل خصوصیة الحرکة بتبدل الزمان واما
الی الزمان المخصوص بتناه خاص فتعین الزمان یکون علة لتعین الحرکة وقد قالوا
ان تعین الحرکة علة لکون الزمان متعینا متناہیا بتناہ خاص فلا محید عن الدور
واما رابعا فلان قالوا ان الحرکة المتعینة المتشخصة علة بنحو ثباتها لکون الزمان
متمادیا الی لا نہایة او متناہیا بالفعل علی مرتبة متخصصة من التناہی لا ازید محصلہ
علی ان الحرکة لما صارت متشخصة معینة صارت علة مقتضیة للزمان الغیر المتناہی
او الزمان المتناہی بتناہ خاص فان شخصیة الحرکة تقتضی مثلا ان یکون فی

نحو ساعة مثلا وفيه ان تعين الحركة وخصوصياتها انما اتى من جانب الزمان كما اقران
تشخص الحركة من الزمان فاما حصل من الزمان المطلق او الزمان المعين فان
كان حصل من المطلق كما قال ان الحركة الشخصية انما تشخصت بالزمان المطلق ففيه
ان الحركة المتشخصة بزمان مطلق انما يستدعي زمانا مطلقا لا زمانا خاصا متناه مخصوص
فان المثل هذه الحركة نسبة متساوية الى جميع الازمنة على انه لو سلمنا ان وجود الحركة المتشخصة
بالزمان المطلق فهي وان تشخصت بالزمان المطلق بمعنى ان لا دخل لخصوص الزمان
في تشخصها لكن بالضرورة يتشخص بفرد خاص من الزمان اما غير متناه او متناه متناه
مخصوص فلا محالة يتقدم هذا الزمان على الحركة الشخصية فلا معنى لكون الحركة بتشخصها
مقتضية لتادية لا الى نهاية او نهاية متعينة وان حصل من الزمان المعين فلزوم الدور
مما لا سترة فيه واما خامسا فلما قيل انه لو كان الزمان شرطا لتشخص الحركة او علة
للحركة الشخصية التي هي محله لكان جوهرا فان كون الحال علة للمحل انما هو في الحال
الجوهري دون العرض والجواب عنه ان المحقق الطوسي قد صرح في شرح الاشارات
انه لا منافاة في كون طبيعة العرض علة لتشخص محله فان الوضع والكم والكيف والاين
من مشخصات الجسم وانما المنافي للعرضية كون طبيعة الحال علة لطبيعة المحل فان هذا
في الحال الجوهري كالصورة بالنسبة الى الهيولى والزمان علة لتشخص لا للحركة مطلقا
فلا يلزم ان يكون جوهرا اقول قد عرفت الكلام فيه سابقا ان الاعراض لو كانت
مشخصة لمحالها وموضوعاتها كان طبايعها عللا لوجوداتها فكانت صورا فلا يبقى الفرق
بين الحال العرضي والحال الجواهري فهذا من اعضل الاشكال وقد مرنا مفصلا
فتذكره واعلم ان شبهة الدور على التلازم قد سلم صعوبته المحقق الطوسي ذكره

فی رسالته بعثها الی بعض معاصریه مورد لبعض الاشکالات لعلمیته لقوله لما امتنع وجود حرکة من غیر ان یکون علی حد معین من السرعة والبطوء وجب ان یکون للسرعة والبطوء مدخل فی وجود الحرکات الشخصیة من حیث ہی شخصیة والسرعة والبطوء غیر متحصلین الا بالزمان فاذن للزمان مدخل فی علیة الحرکات الشخصیة فکیف یمکن ان یجعل حرکة معینة علة لوجود الزمان ولا یمکن ان یقال الحرکة من حیث ہی حرکة علة للزمان ومن حیث ہی حرکة ما متشخصة بالزمان کما ان الصورة من حیث ہی الصورة سابقة علی الهیولی ومن حیث ہی صورة ما متشخصة بہا لان الحرکة لیست من حیث ہی حرکة علة للزمان والا لکان لجمیع الحرکات مدخل فی علیته وانما ہی علة للزمان من حیث ہی حرکة متعینة فما وجه حل ہذا الاشکال انتہی وقد اقر الصدر الشیرازی وقال ما صادفنا جوابا لاحد فیه واجاب عنه بنفسه بجواب مبنی علی مذاقه تعجب منه من نظر فیه وقد ازہقناه فی الحجة البازغة باتم ازہاق ولہذا البحث تفصیل مذکور فیها فقد تحقق ان شبهة الدور علی التلازم بین الزمان والحرکة مما لا مرد له فانه فی النفائس التی لم یطمس انس ولا جان

الفصل الثالث فی تحقیق ما قالوا ان الزمان مقدار حرکة الفلک الاعظم

قد علمت مما نقلنا من کلام الشیخ فی الشفاء فی الدرس الاول ان الزمان ہو مقدار الحرکة وبینوه بان الامکان المتسع للحرکات ہو المعنی بالزمان واراد وابه امر یقع فیه الحرکات ای امر ممتد متسع لقطع المسافة وہذا امر منقسم بالضرورة وکل منقسم اما مقدار او ذو مقدار فالحاصل ہہنا مقدار بالضرورة ولا یمکن ان یکون مقدار المتحرک والمسافة اولهیئة قارة فی المتحرک فلا بد

انیکون مقدارالہیئۃ غیر قارۃ فی المتحرک وہی لیست الا الحرکۃ ہذا اجمال ما بنیوہ ویرد علیہ انہ
ان اردتم بہذا البیان ان الزمان مقدار کل حرکۃ وقائم بہا کما یدل علیہ ما نفوا بانہ لیس مقدارا
للمتحرک والمسافۃ اولہیئۃ القارۃ وقالوا انہا مقدار لہیئۃ غیر قارۃ فی المتحرک وہی لیست الا الحرکۃ
فیلزم ان لا یکون الزمان وحدا تشخیصیا متصلا بل لا واحدا حقیقیا فانہ آح کل حرکۃ زمانہ ہو الذی قائم
بہا والحرکات اما مختلفۃ بالجنس والحرکۃ فی کل مقولۃ عین تلک المقولۃ کما زعم بعضہم
واما ان الحرکۃ لیست مقولۃ بل مفہومہا العام للحرکات مقول بالتشکیک علی ما تحتہا
من الاجناس ولیست الاصناف داخلۃ تحت مقولۃ تقع فیہا الحرکۃ واما انیکون
الحرکۃ نفس مقولۃ ان تغفل علی المذہبین الماولین لا یکون الزمان واحدا واحدۃ
حقیقیۃ وعلی الثالث لا یکون واحدا بالشخص فان الزمان عرض حال فی الحرکۃ
فیختلف باختلاف المحل وایضا محلہ قائم بالمتحرک والمتحرکات مختلفۃ فکیف تکون الحرکۃ
واحدۃ بالشخص حتی تکون الزمان واحدا بالشخص متصلا فی نفسہ ولزم انیکون الزمانان
معًا کما یکون الحرکتان معا بالجملۃ مفاسد ہذا البیان مما یضیق عنہ نطاق البیان وقد
قد انتہض لدفع ہذہ المفاسد الباقر الذاخر ونہض عرشہ الفلسفی لدفع ہذہ المفاسد فی
کتبہ کالافق المبین والصراط المستقیم وحقق ان الزمان مقدار الحرکۃ الفلکیۃ لا انہ
مقدار کل حرکۃ وقائم بکل حرکۃ حرکۃ وقال فی الافق المبین شک وتحقیق عسا
ان تتوہم ان کل حرکۃ متقدرۃ لا محالۃ والزمان مقدار الحرکات علی العموم فاذن
یکون کل حرکۃ یستتبع زمانا ویقوم بہا زمان فیبطل التخصیص والا فیوجد الحرکات
ویبقی بلا مقدار فیجب ان یجادل تلمینک فبطل فرق ما بین مقدار الحرکۃ بالزمان
وبین قیام الزمان بالحرکۃ فلیس من شرط ما تقدر الشئ انیکون عارضا لہ قائما بہ

بل ربما قدر المبائن بالانطباق والموازاة وما برهن من امر الزمان انما هو انه متعلق
بالحركة وبهيئة لها لا انه متعلق بكل حركة حركة ومن امر الحركة ان كل حركة فانها متقدر
بالزمان لا ان كل حركة فهي محل الزمان فاذن بين قوليك ان الزمان مقدار لكل
حركة وان حقيقة الزمان وانيته متعلقة بكل حركة الصحيح هو الاول دون الثاني وبين
قوليك ان ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل ان يعرض لها وان ذات الزمان
متعلق بالحركة على سبيل العروض لها الصحيح هو الثاني دون الاول فهذا يعرض تلك
لا غير البتة لا تلك الهيئة يستتبع هذا فليس اذا تعلق ذات شئ بطبعه بطبيعة شئ وجب ان
لا يخلو طبيعة الشئ منه فاذن الحركات التي لها ابتداء وانتهاء في الوجود على اي
وجه كان لا يتعلق بها زمان وانما يتقدر الزمان المتعلق بالحركة الفلك الاقصى وتلك
جملة الحركات غير تلك الحركة وبالجملة الحركات الأُخرىٰ يقدرها الزمان لا بانه مقدار ها
الحال فيها بل بانه معها كالمقدار الذي في الذرع يقدر خشبة الزراع بذاته وتقدر
سائر الاشياء بتوسطه ولهذا يجوز ان يكون زمان واحد مقدار لحركات فوق واحدة
انتهى فقد ظهر من هذا ان الزمان مقدار قائم بحركة الفلك الاقصى والحركات كلها
تقدر بهذا المقدار القائم بحركة الفلك الاقصى والزمان هذا المقدار القائم بها لا كل
مقدار قائم بحركات مختلفة فزمان الحركات المختلفة ليس قائما بها بل الحركات كلها
متقدر بالمقدار القائم بحركة الفلك الاعلى والدليل المشهور الذي ذكرنا لا يدل
عليه فان الدليل اثبت ان ههنا امكان وتسع يسع فيه الحركات وليس هو الحركة
ولا السرعة والبطوء ولا المسافة ولا المتحرك ولا مقدارهما ولا مقدار هيئة قارة في الجسم
فلابد ان يكون مقدار الهيئة غير قارة في الجسم المتحرك ولا يدل على انه مقدار لحركة الفلك

الاعظم فالدليل مالم ينضم اليه مقدمات اخرى لا يفيد ما هو مقصودهم ولذا قال العلامة
التفتازاني في تهذيب الكلام واما حقيقة الزمان فقيل انه مقدار الحركة الفلك الاعظم
لانه متفاوتة بالزيادة والنقصان كم متصل ولعدم استقراره مقدار هيئة غير قارة
وهي الحركة ولامتناع فناره مقدار للحركة المستديرة اذ المستقيمة ينقطع ولتقدره جميع
الحركات بها مقدار الاسرع عنها فما لم ينضم اليه هذه المقدمات لم يتم الدليل وان اردتم ان
الزمان مقدار الحركة محدد الجهات التي هي اظهر الحركات واوسعها كما يفهم من عبارة الفاضل الباقر ففيه
اولا ان حركة المحدد عندهم وضعية وقد حققنا في مبحث الحركة ان في الحركة الاينية والوضعية الفرد
التدريجي مغاير للحركة القطعية فان الفرد التدريجي منهما لكونها هيئة غير قارة حاصلة من نسبة الجسم
الى المكان بالفية وعدم قرار هذه الهيئة لا يتصور الا لعدم قرار ما حصلت فيه ونسبة
الاحاطة لا يكون غير قارة الا اذا كان عدم القرار في احد المنتسبين وليس المنتسبان
الا الجسم والسطح الذي هو المكان والجسم امر قار وكذا السطح وانما يكون غير قار بالعرض
اذ انسب اليه عدم قرار الهيئة الغير القارة فلا بد في الجسم المتحرك من هيئة غير قارة ينسب عدم قرارها الى
السطح والى الهيئة الحاصلة باحاطتها بالعرض وهو المعنى بالحركة القطعية وقس عليه البيان
في الحركة الوضعية فالفرد التدريجي للحركة الوضعية متحقق بالضرورة وهو هيئة غير قارة وما ثبت بالدليل
الا ان الزمان مقدار الهيئة غير قارة في المتحرك سواء كانت هي الحركة او الفرد التدريجي من المسافة [illegible]
انيكون مقدار للحركة خاصة سواء كانت حركة الفلك الاعظم او حركة متحرك اخر وثانيا
ان الزمان لو كان مقدار الحركة سواء كان مقدار كل حركة قائمة بمتحرك متحرك الا وحركة
الفلك الاعظم فلا يمكن ان يكون مقدار للحركة التوسطية لكونها بسيطة فان كان
مقدار كان مقدار للحركة القطعية وقد حقق هذا الفاضل انها مركبة من الحركة التوسطية

والاتصال المسافی لا من حيث هو اتصال ما اذ بل اتصال حركی فتكون حقيقة
اعتبارية ووحدتها تكون اعتبارية غير موجودة فی الخارج فكيف يكون مقدارا واحدا
بالشخص موجودا فی الخارج وقد قدمناه مشروحا وثانيا ان الزمان عندهم
كما مر متصلا مقدار حركة الفلك الاقصی وانما دعاهم الی ذلك ان فی نفس الامر
عندهم هو اوسع الحركات واسرعها واقدمها وليست حركة اسبق منها فهو اللائق
بان يقدر والشهور والاعوام والدهور وقالوا ان حركة الفلك الاقصی وضعية فانه
ليس له ولا لاجزائه حركة فی الاين بل حركة فی الوضع وهو عبارة عن هيئة حاصلة
للشیء بسبب نسبة بعض اجزائه الی بعض ونسبته الی الامور الخارجة فلابد للحركة
فی الوضع الذی هو تنقل فی الهيئات من اختلاف نسبة اجزاء سطح المتحرك الی السطح
الحاوی او السطح المحوی له بان ينقطع بعض من السطح ثم بعض آخر منه حتی يتصور اختلاف
الهيئة والهيئة لما كانت انتزاعية فالمتحرك فی هذه الهيئات الانتزاعية لابد ان يكون
متحركا اولا فی منشائها ومنشاؤها ليس الا اختلاف نسبة اجزاء سطح المتحرك الحاوی الی
سطح الفلك المحوی وهذا المنشاء لكونه انتزاعيا لابد له من منشاء فان اختلاف نسبة اجزاء
الحاوی الی المحوی لا يتصور الا بان يتحرك اجزاء الحاوی علی اجزاء المحوی فههنا لابد
والا من حركة اجزاء الحاوی علی سطح المحوی حتی يحدث اختلاف نسبة اجزاء سطح
الحاوی الی سطح المحوی ثم يحدث بعد هذا الاختلاف اختلاف الهيئة بالنسبة الی اجزاء
سطح المحوی ولا شك ان الحركة الاولی اعنی حركة اجزاء سطح الحاوی علی سطح المحوی
حركة يصدق عليه مفهوم الحركة اذ هو خروج من القوة الی الفعل تدريجا فلها اجزاء
مقدار بالضرورة وهذه الحركة ليست اينية بالضرورة لان الفلك الاقصی ليس

الامكان حتى يتصور له اين الا ان تعميم الاين بالهيئة الحاصلة بسبب تحرك المتحرك
فى المكان او الحيز لكن ليس بذا اصطلاحهم فليست هذه الحركة اينية عندهم ولا
وضعية فان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب اختلاف النسبتين وهو معلول
هذه الحركة فى المرتبة الثالثة ولا كيفية ولا كمية بالجملة هذه الحركة خارجة عن المقولات
الاربعة فلا بد له من زمان ولذا اختلاف نسبة اجزاء السطح الحاوى الى اجزاء سطح
المحوى لاشك ان المتحرك الحاوى لما تحرك على سطح المحوى خرج هذا الاختلاف
من القوة الى الفعل فهذه حركة ايضا هذه الحركة ايضا عندهم ليست [illegible] فضلا
عن ان يكون داخلة لما تحت مقولة ولا بد له من مقدار وزمان وكذا اختلاف
الهيئات الوضعية حركة حتى عددها من الحركة وله مقدار حتى عددها زمانا فالحركتان
الاوليان اما لا يكون مقدار وهذا باطل عندهم او يكون مقدارهما هو مقدار حركة
الوضعية ثما بالعم عددا مقدار الحركة المتاخرة زمانا لا السابقة ولم يعدا مقدار
السابقة زمانا لها مع ان كلا منهما اسبق من الحركة الوضعية اللاحقة المتاخرة
بذا انتفكر تفكرا صادقا فانتجلى ان الحق البعد ما سولت به نفوسهم وما روجت عقولهم
واما رابعا فان الدليل مبناه على اصولهم من كون الزمان متصلا قابلا للزيادة و
النقصان وقد يجعل الكلام على كونه متصلا وعلى ابطال الجزء الذى لا يتجزى و
على كونه مقدار للحركة لو ثبت انها الهيئة الغير القارة لا غير وقد علمت ان الفرد
التدريجى ايضا هيئة غير قارة فيكون مقدار لها بالجملة كون الزمان كما
متصلا غير قار مقدار للحركة محض ظن وتخمين ليس له سبيل الى اليقين والتفصيل
فى الحجة البازغة۔

الفصل الرابع فی تحقیق انیة الزمان بالبیان الالہی

استدلوا علیه بان الحادث ما لم یکن له عدم قبل وجود قبلیته لا توجد مع البعدیة لا کقبلیته الواحد علی الاثنین ولیست تلک القبلیة لنفس العدم لان العدم کما جاز ان یکون قبل جاز ان یکون بعد فلو کان ہو قبل بالذات لما جاز ذلک ولیست ایضا ذات الفاعل فان ذاته کما یکون قبل کذلک یکون بعد فتلک القبلیة لشئ آخر غیر قار الذات متصل فی حد ذاته فانه یجوز ان یفرض متحرک یقطع مسافة یکون حدوث ہذا الحادث مع انقطاع حرکته فیکون ابتداء حرکته قبل ہذا الحادث فیکون بین ابتداء الحرکة و حدوث الحادث قبلیات وبعدیات متجددة متقضیة متطابقة لاجزاء المسافة والحرکة فہذہ القبلیات والبعدیات متصلة اتصال المسافة والحرکة فثبت ان کل حادث مسبوق بموجود غیر قار الذات متصل اتصال المقدار وہو الزمان و الحاصل ان وجود القبلیة والبعدیة اللتین لا یجتمعان تدل علی وجود الزمان فالزمان ہو الذی یلحقه القبلیة والبعدیة اللتان لا یجتمعان فہو بنفس ذاته یلحقه القبلیة والبعدیة لا لشئ آخر واما الاشیاء الآخر فانما یلحقها القبلیة والبعدیة بسبب الزمان و ان شئت تفصیل ہذا المقام فاستمع انه قال الباقر الداماد فی الافق المبین ہل استبان لک سبیل الفلاسفة الیونانیة الاسلامیة فی التبیان وہو ان الحادث بعد ما لم یکن له قبل قبلیة یمتنع بہا القبل والبعد اینکونا معا فی التقرر لا کقبلیة علی الاثنین و اشباہہا من التی لا یمتنع ذلک ففیه تجدد البعدیة بعد قبلیة باطلة ولیست ہی نفس العدم فقد یکون العدم بعد و لا ذات الفاعل فقد تکون قبل و مع و بعد فان ہناک شئ آخر ابدا الی تجدد

وتتصرم على سبيل الاتصال، وبالجملة ان العدم المعروض للقبلية لا يأبى بالنظر اليه
بما هو فرد من طبيعة العدم ان تزول عنه تلك القبلية وتعرضه البعدية فينقلب كل
من القبلية والبعدية الى الاخرى وايكون بحيث يمكن ان تعرضه البعد لا القبلية من
بدو الامر كما انه يمكن ان تعرضه القبلية لا البعدية ابتداء اذ طبيعة العدم بما هي تلك
الطبيعة لا تقتضي ان يتعاقب افرادها في التحقق ولا ان تختص شيء من افرادها بالقبلية
والبعدية ولا يكون ايضا اختصاص ذلك العدم بالقبلية من جهة الاضافة الى الحادث
المعين فان عدم ذلك الحادث بما هو عدم ذلك الحادث قد يكون بعد بالفعل وليس
يأبى بما هو عدم ان تعرضه البعدية من البدو وبعد ما كان معروضا للقبلية وكذا ذات
الفاعل لا تأبى ان يكون قبل او مع او بعد بل قد تحقق جميع ذلك في نفس الامر فاذن
انما يكون اختصاص ذلك العدم من جهة ما انه مقارن بما هو فرد من طبيعة متجددة متصرمة
فاذن ما يقتضي اختصاص بعض الافراد بالقبلية بالقياس الى بعض وبعضها بالبعدية انما
هو كون تلك الافراد افراد طبيعة متجددة متصرمة لا غير فاذن يكون معروض القبلية هو القبل لذاته
ومعروض البعدية البعد لذاته ثم ان الموجودية تنتهي الى حيث يكون الوجود عين ذات الموجود فيكون
هو موجودا لذاته فاذن قد ثبت لشيء يلزمه ان تتجدد وتتصرم بالطباع ويجب ان يكون ذلك على الاتصال
اذ من الجائز ان يفرض متحرك يقطع مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته فيكون لا محالة ابتداء حركته
قبل هذا الحادث ويكون بين ابتداء الحركة وحدوث الحادث قبليات وبعديات متجددة
ومتصرمة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فيكون هذه القبليات والبعديات متصلة
اتصال المسافة والحركة فاذن قد استقر ان ذلك الشيء المتجدد والمتصرم موجود
غير قار ومتصل في ذاته اتصال المقادير انتهى وقال في الصراط المستقيم افصح

هذا المعروض بالذات وهو المسمى بالزمان حقيقة متجددة متصرمة متصلة بذاتها يفرض بها
قبليات وبعديات متجددة متصرمة متطابقة لاجزاء المسافة والحركة متصلة التقضي لها
في امتناع التأليف من غير المنقسمات فهو مقدار الحركة التي هي التقضي والتجدد وليس
له ماهية غير اتصال الانقضاء والتجدد كما ان الكم المتصل مقدار الجسم ولا حقيقة له
سوى امتداد الجسم فذلك لاتصال امتداد لا يتجزى الا في الوهم وليس له اجزاء
بالفعل ولا فيه قبلية وبعدية قبل التجزية ثم العقل بمعونة الوهم ربما يحلله الى اجزاء يخرجها
من القوة الى الفعل من القبليات والبعديات اعني بذلك ان تلك النحو من القبلية
لا يزيد على حقيقة الزمان بل ما به القبلية والبعدية هو نفس اجزاء الزمان سواء كان القبل
والبعد هي او غيرها فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين
وكذا ما به البعدية فيما تجزى فيه المعية الزمانية فانه ايضا هو بعينه جزء من اجزاء الزمان
فاذن التقدم والتاخر ليسا بعارضين يعرضان للاجزاء فيصيرا بهما متقدما ومتاخرا
بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور التقدم والتاخر لاجزاء
المفروضة فيه بعدم الاستقرار بل هما جزءان منه او حدان مفروضان فيه وهذا
تحصيل معنى عروضهما له بالذات واما ماله حقيقة غير عدم الاستقرار يقارنها فذلك كالحركة
وغيرها فانما يصح حمل المتقدم والمتاخر عليه لتصور عروضهما له فانفصال ما هو المعروض
بذاته عن الذي لغيره قد استوى اذن امره انتهى وانت تعلم بما فيه اما اولا فلان مناط
البيان الالهي لاثبات الزمان ان عروض القبلية والبعدية لوجود الحوادث وعدماتها
ليس لهما بالذات فلا بد لهما من معروض يتصف بهما بالذات فان اراد به نه
لا بد ان يتصف الحوادث بالقبلية والبعدية الانفكاكية بواسطة شيء آكون فذلك لواسطة

واسطة فی العروض ویکون ذلک متصفا بهما بالحقیقة وینسب الی الحوادث القبلیة والبعدیة بالعرض ومجازا کما یکون واسطة العروض فنقول بای دلیل عرفتم ان الحوادث لاتتصف بهما کذلک فان بینتم ذلک بان المقدم قد یبطل بعدمه ویکون مع وجود المتاخر وبعده وکذا التقدیم المتقدم قد یکون بعد وجود المتاخر فعلم ان ذواتها لیس معروضا لها بالذات فنقول ان الذی لزم من بیانکم ان هذه الاشیاء لکونها تارة متقدمة وتارة متاخرة وتارة معا لابد للاتصاف بهما من علة تتصف بها الاشیاء بها فیجوز ان یکون هناک علة کذا وتتصف الاشیاء بذلک الاوصاف بعلتها من غیر ان یکون تلک العلة واسطة فی العروض فان مالابد لعروض امثال هذه العوارض الفکیة هو ان یکون هناک علة للحوقها لا ان یکون علة تتصف بتلک العوارض فغایة ما لزم من بیانکم انه لابد لاتصاف الحوادث بالقبلیة والبعدیة والمعیة من علة توجب اتصاف الحوادث باحد هذه الاوصاف فیجوز ان یکون الحوادث متصفة بالذات بها بمعنی نفی الواسطة فی العروض والاحتیاج الی علة تکون متصفة بها بالذات حتی یلزم وجود الزمان وان اراد وابه ان عروضها للحوادث لابد له من واسطة فی الثبوت فنحن نسلم انه کذلک لکن لایلزم منه ان تکون الواسطة فی الثبوت موصوفا بالذات بها حتی یلزم الانتهاء الی الزمان لان فی الواسطة فی الثبوت لایجب ان تکون الواسطة متصفا بذلک الوصف نعلم ان فی البیان مغالطة فاحشة فان مالابد ههنا هو انه یجب للاتصاف الانتهاء بالتقدم والتاخر من واسطة فی الثبوت وان کان سفیر محضا وهو امر لاننکره هو لیس بزمان علی ما عرفوا الزمان به ولم یلزم من بیانکم انه یجب ان یکون هناک امر یکون واسطة فی العروض للاتصاف بهما حتی یوجد ما هو اتصاله عندهم ولما

رأوا ان ہذا لا یغنیہم قالوا ان الواسطۃ فی اتصاف الاشیاء بالتقدم والتاخر بالذات ہی
ہو واسطۃ فی العروض وتیصف اجزاءہ بالتقدم والتاخر لا بواسطۃ اصلا لا واسطۃ فی
العروض ولا واسطۃ فی الثبوت ولما طولبوا باقامۃ الدلیل انتہضوا باقامۃ الدلیل
وضلوا عن السبیل وقالوا ان الاشیاء موصوفۃ بالتقدم والتاخر فی نفس الامر فلابد من
انیکون معروضا لہا بالذات فہذا المعروض لا یجوز انیکون امرا واحدا بسیطا والا لزم
انیکون شئ واحد قبل وبعد بل لابد انیکون امرا ممتدا متصلا تکون اجزاءہ الوہمیۃ بعضہا
قبل وبعضہا بعد ولیست ہذہ الامور وقتیات لان التقدمات والتاخرات العارضۃ
للحرکۃ غیر متناہیۃ علی سبیل التصرم والتجدد فیجب انیکون المعروض بالذات لہذہ
القبلیات والبعدیات امرا متصلا متصرما متجددا وہذا الکم متصرم البتۃ فکمیتہ اما بالذات
او بالعرض وعلی الثانی لابد من الانتہاء الی ما ہو کم بالذات ثم ہو غیر قار بالذات ولا
لما کان معروضا للتقدم والتاخر بالذات ثم نقول عروض القبلیۃ والبعدیۃ لہا اما
بعلۃ او لا بعلۃ بل ہویات الاجزاء بعد صدورہا عن الجاعل کافیۃ فی الاتصاف
بالتقدم والتاخر علی الاول فالعلۃ المقتضیۃ للاتصاف بالتقدم لا یجوز انیکون بعینہا علۃ
الاقتضاء التاخر ضرورۃ ولا یکونان مجتمعان فی الوجود والا لزم اجتماع المتقدم والمتاخر
بل علۃ کل منہما مغایرۃ لعلۃ الآخر غیر مجامعۃ ثم اجزاء ہذا الکم لما کانت غیر منتہیۃ الی الاحاد
فیلزم انیکون العلل للتقدمات والتاخرات ایضا غیر متناہیۃ علی نسق سلسلۃ لا تہا ولا یکن
وجود غیر المتناہی علی ہذا النسق الا فی ضمن متصل واحد یکون ہذہ العلل اجزاءا
وہمیۃ لہ فقد لزم وجود متصل آخر غیر قار بالذات تیصف کل جزء منہ بالتقدم
والتاخر بالذات ثم نقول ان کان اتصاف اجزائہ بالتقدم والتاخر بعلۃ فیجری

الیہ الکلام الیہ لکنہا ولا تیسلسل فینتہی الی متصل غیر قار الذات تکون اجزائہ موصوفۃ بہا من دون علۃ وبالجملۃ یلزم وجود متصل غیر قار الذات یتصف اجزائہ بالتقدم والتاخر بالنظر الی ہویاتہا من دون واسطۃ فی العروض ولا واسطۃ فی الثبوت وہو المعنی بالزمان ہذا غایۃ ما تکلفوا فی اثبات مخترعہم ولکن لا یخفی علی دقیق النظر ان ما لابد للاوصاف المنفکۃ عن موصوفہا تارۃ ولاحقۃ اخری ہو وجود موصوف بالذات بتلک الاوصاف سواء کان اتصافہ بہا بامر ہو متصف بذلک الوصف اولم یکن فما لابد لقطع التسلسل ہو الانتہاء الی علۃ تتصف تلک ذلک الموصوف بواسطۃ علۃ واما انہ لابد لعلۃ ان تتصف بذلک الوصف بنفسہا فکلا اذا تقرر ہذا فنقول ان الحوادث متصفۃ بالتقدم والتاخر بالذات بمعنی نفی الواسطۃ فی العروض لا بمعنی نفی الواسطۃ فی الثبوت فہی تتصف بالتقدم والتاخر والمعیۃ بذاتہا لا بامر یتصف ہو بہا بالذات بمعنی نفی الواسطۃ فی العروض والثبوت حتی تجب ان یکون ذلک الامر ہو الزمان لا غیر فالحوادث تتصف بالتقدم والتاخر والمعیۃ بذاتہا لا بامر یتصف ہو بہا بالذات بمعنی نفی الواسطۃ فی العروض بل ہی الموصوف بہا بالذات وحقیقۃ لا مجازا وانما تتصف الحوادث بالعرض بتلک الاوصاف بمعنی ان ثبوت تلک الاوصاف لہا لیست بلا علۃ بل لعلۃ وتلک العلۃ لیست متصفۃ بتلک الاوصاف ۱۲ ولا ہو فی اجزائہ تتصف تلک الاجزاء بالتقدم والتاخر ولا ہو کم فضلا عن ان یکون غیر قار بل ہو صفۃ واحدۃ بسیطۃ ذات تعلقات کثیرۃ وہو ارادۃ مبدعہا فتارۃ یتعلق بتقدم بعض الاشیاء علی بعض وتارۃ بجعل المتقدم متاخرا ومع فلا یتم دلیلہم واثباتہم الزمان حتی یبطل ہذا الاحتمال ودونہ خرط القتاد وہہنا کلام طویل قد ذکرناہ فی الحجۃ البازغۃ لیس ہہنا مشہد ذکرہ واما ثانیا فلان ما ذکرتم ان بعض اجزائہ لذاتہ یقتضی تقدما دبعضہا تاخرا

مع تشابه الكل في الحقيقة بلا مدخلية امر زائد يكون منه الاختلافات ثبات الاجزاء ترجيح
بلا مرجح تفصيل هذا الايراد ان الدليل الدال على وجود الزمان بعد تسليم مقدماته لو تم لدل
على انه موجود يقتضي كل جزء منه التقدم على آخر والتاخر من غير دون الانفكاك الذي
حصل للحادث المقدم عن المتاخر انما هو بحسب الواقع لا بمحض الاعتبار والاختراع
كيف وانما السبيل الى اثبات وجود الزمان نفس القبلية والبعدية الواقعين في نفس
وجود الحوادث واذا لم يكن القبلية والبعدية سوى معنى اعتباري اختراعي فالحكم بها بمحض
اصطلاح في نفسه فيسد سبيل اثبات الزمان بالجملة قالوا ان الموصوف بالذات بعدد الفراد
وبهذا النحو من القبلية والبعدية موجود في العين يقتضي جزء منه التقدم على جزء آخر فالا
جزاء مختلفة في الاقتضاء بالضرورة فنقول هذا الاختلاف في الاقتضاء اما بنفس ماهية الاجزاء
او بنفس هوية الاجزاء والاول غير متصور لاشتراكها لماهية والثاني ان كان فالماهية
المشتركة التي هي جزء هوية بمعزل عن الاقتضاء لكونها مشتركة فبالضرورة تستند هذا
الاختلاف الى التشخص سواء كان منضما الى ماهية الزمان او لا فالكلام في ذلك فكان
متشخص كل جزء موجودا خارجيا فتعدد المتشخصات بحسب الاجزاء ولما كان اجزاء الزمان
غير متناهية فلابد كونها غير متناهية فان كانت تلك المتشخصات على سبيل الاتصال في
الخارج فمثله مثل اتصال الزمان بعينه وصارت هذه الحقيقة المتصلة الواحدة ذات
اجزاء يقتضي بذاته جزء منه التقدم والاخر التاخر فهذا هو الزمان لا ما ضممتموه زمانا وهذا
مع كونه خلفا يجري الكلام فيه حتى يلزم التسلسل في المتصلات المجتمعة وان كانت لا على
سبيل الاتصال فكل واحد من المتشخصات موجود بالفعل متحاز عن الآخر فيكون
المتشخصات الموجودة في الخارج متحازا كل منها عن الآخر غير متناهية بالفعل محصورة

بين الحاصرين وان كان التشخص امرا ذهنيا فلا ريب ان الامر الذهني لا يكفي في التشخص للامر الموجود الخارجي بل الواقعي ما لم يكن له منشاء انتزاع في نفسه فالكلام منتقل في منشاء الانتزاع وليس الماهية الزمانية منشاء الانتزاع لاشتراكها في جميع الاجزاء فلا بد من امر في الخارج مع الحقيقة الزمانية فذلك منضم او مباين ويسرو فيه الكلام كما سرونا من قبل بالجملة اجزاء الزمان مع كونها متشابهة الحقيقة لا معنى لكون بعضها متصفة للتقدم بذاته وبعضها متصفة للتاخر لذاته مع كون ذات المتقدم عين ذات الآخر وان كان المقتضي هو الهوية فالتشخص سواء كان منضما او مباينا فالكلام فيه انه كان تشخص كل جزء موجودا خارجيا فعدد المشخصات كعدد الاجزاء فلا مناص عن كونها غير متناهية فان كانت متصلة فيتحد حقيقة متصلة اخرى يكون بالحقيقة هو الزمان لا ما فرضتموه زمانا ويلزم التلبس في المتصلات وان كانت موجودة متحازة غير متناهية فلا محيد عن حصر الغير المتناهي بين الحاصرين وان كان موجودا فلا يكفي في التشخص للامر الموجود الخارجي ما لم يكن له منشاء انتزاع في نفسه فالكلام يجري فيه كما جرى في المشخصات الخارجية والعذر عن هذا الاشكال بان الزمان متصل واحد في الخارج بلا تمائز في اجزائه فلا حاجة الى المميز الخارجي واما في الوهم فقد يمتاز اجزائه بالتقدم والتاخر والقرب والبعد عما يؤخذ مبدا في الوهم غير مسموع فان الكلام في نفس التقدم والتاخر انهما كيف حصلا لاجزائه مع تشابهها فالبيان كانه مصادرة هذا من افادات شيخنا الكمال العلامة قدس سره واما ثالثا فلما افاد الامام الهمام قدس سره في ان المفهوم من كان ويكون ان كان امرا ثابتا قارا فلا يكون في المتغيرات وان كان امرا غير قار الذات فلا يكون في الثوابت وتفصيله على ما افاد استاذ الكملة قدس سره ان المعقول من الزمان

ما به يتقدم به الاشيا بعضها على بعض ويمتنع به ان يوجد المتاخر مع المتقدم وان فرض
لو كان موجودا كان ماديا مع ان التقدم على هذا الوجه يتحقق في غير الماديات فان
مناط هذا التقدم محض انفكاك المتاخر في الوجود الواقعي عن المتقدم ولو لم يكن
الواقع انفكاك بين وجودي شيئين بل معية صرفة في نفس الامر في الواقع ثم بعد
انسد سبيل اثبات الزمان لما قد عرفت من قبل ان الدليل على وجوده غير التام
بالذات ليس الا القبلية والبعدية المشاهدتين في الواقع بالضرورة كما يقال
انفكاك موسى عليه السلام عن آدم عليه السلام كما تقرر انفكاك آدم عليه السلام
ومن دونه عن البارى تعالى ودعوى المعية في الثاني دون الاول تحكم لا يرضى به
فارق ودعوى معية الكل على القول بالدهر ينكشف حاله ولما كان تحقق هذا
في غير المادى مثله في المادى فكيف يكون مناط هذا التقدم الامر المتعلق بالمادة
لانه لا يفيد الا التقدم والتاخر في الماديات مع انا لا نفرق بينهما في المادى وبينهما
في المجرد فان الانفكاك المشاهد على سواء وعدم الانفكاك على القول بانه مجرد ايضا
ايضا على السواء في المجرد والمادى اذا عرفت هذا فمحصل الايراد ان القبلية والبعدية
منه الانفكاكية تعقل على نهج واحد فكما ان المتاخر بما هو متاخر عن المتقدم عما هو متقدم
وانفكاك الوجود في الواقع ان كان مع المجرد والمادى بلا فرق عند العقل فمناطهما
المستفاد من قولهم كان او يكون انكان امرا ثابتا وهو منشأ القبليات والبعديات
في الحقيقة فكيف يكون في التغيرات التي مناط القبلية فيها امر مادى وان كان امرا غير قار
فيكون متعلقا بالمادة فكيف يكون في المجردات مع انا لم نفرق القبلية الانفكاكية
ههنا وهناك وكذا حال المعية الواقعة وهي عبارة عن عدم الانفكاك في الواقع

الزمان مناطها معنى غير قار فكيف يكون معية المجردات به والمكان معنى قار فكيف
يكون به معية المتغيرات والعقل لا يفرق بينهما لانهما عبارة عن عدم الانفكاك وقيل
وهذا اى معنى عدم الانفكاك فى المجرد والمادى على سواء فمناطهما واحد فلا ينفع ما
قال المحقق فى نقد المحصل بانه لا شك فى ان وقوع الحركة مع الزمان ليس
كوقوع الجسم القار المستمر مع الزمان وليس كوقوع القار الباقى مع القار الباقى كالسما
والارض فللمصطلحين ان يعبروا الكل معنى بعبارة ذلك لان كلام الامام ليس فى
ابطال الاصطلاح بل مقصوده تنقيح مناط القبلية الواقعية الانفكاكية والمعية
التى هى ذلك فان كانت لامتداد وهو هى الكمى العديم القرار فلكونه ماديا كيف مناطية
فى قبلية المجردات وان لم يكن بذلك المعنى بل بنفس ثبات الشئ فكيف فى المتغيرات
بالجملة مقصوده التنبيه على ان انقسام المعية الى المعيات لا يفيد اقساما متباينة فى
المناط كما يدل عليه تباين لوازم كل من المعيات بزعمهم وسياتى ما ينكشف حالها
ولو اصطلح احد نظرا الى الغيرية الاعتبارية فلا مشاحة فيه والتنبيه على ان نفس حقيقة
القبلية الانفكاكية لا يقتضى الكمية الكذائية كما فى المجرد بعينه انتهى وايراد ابعا فلما افاد
لبعض الاكابر قدس سره انه لم لا يجوز ان يكون هذا المتسع امرا متوهما من جهة امتداد
الحركات التى هى كميات بالذات لان الحركات كلها مشتركة فى هذا الامتداد فيأخذ
الوهم امتدادا واحدا ويجعله ظرفا للحركات ويحكم بانه يسع الحركات ويحكم على الحركتين المتساويتين
مقدارا المختلفين بالسرعة والبطؤ لتعلقهما بمسافتين مختلفتين انهما ابتداء من حد مخصوص
فى هذا الامتداد وانتهاء الى حد آخر منه وبين الحدين امتداد يسعهما وليس هناك
امتداد مغائر لامتداد الحركات حتى يكون هو الزمان ثم هذا الاستدلال انما يقال

ان الجسمين المتساويين في المقدار اذا تعاقبا في مكان فهناك امتداد منبسط في
الجهات يسع الجسمين فلا بد من وجود امتداد متعاقب عليه الاجسام ولا يمكنكم الاعتذار
الا بان ليس الامتداد الا امتداد الجسمين فالوهم ياخذ الامتداد المشترك يظنه يتوارد عليه الاجسام
وليس الامتداد الا امتداد الجسمين فكذا ههنا ليس الا امتداد الحركتين ويظنه الوهم امتدادا
واحدا متسعا لهما ومن هذا خرج الجواب عما اورد انه لو لم يكن زمان مغاير للحركة لم يكن معرفة
السرعة والبطوء فان مدارهما على الزمان وذلك لان القدر الذي يحصل به معرفتهما
هو الامتداد المتوهم ياخذ الوهم من امتداد الحركات بما انه امتداد صالح للوقوع على
كل حركات والتعلق بكل مسافة وليس في الاعيان الا امتداد الحركات ويجعل هذا
الامتداد ظرفا للحركات انتهى بمقاله الشريف واما خامسا فلانا سلمنا انه لا بد للتقدم
والتاخر الواقعين في الوجود من امر موصوف بالذات بمعنى عدم الواسطة في العروض
دفعا للتسلسل وسلمنا انه ذو اتصال والعاض وغير قار لكنه لا يلزم ان يكون هو الزمان
بل يجوز ان يكون الموصوف بالذات بالتقدم والتاخر هو الامر المتصل الغير القار
والزمان هو الامتداد المنتزع عن ذلك الموصوف ويكون هذا الامتداد متسعا
للحركات المختلفة بالسرعة والبطوء الا ترى انهم سلكوا ان الحركة التوسطية سيالة نها
على الامتداد المسافي بما يقتضي كميته وان لم يكن بنفسها من جنس الكم لكونها ما تعلق
بالكم المتصل كما في الحركة الاينية والوضعية فالحركة التوسطية بسيلانها على الامتداد
المسافي ينتزع عنها الابعاض والاجزاء بالقياس الى ابعاض المسافة ولا شك
ان التوسط مع حد منها مقدم على كونها مع حد اخر فيجوز ان لا يكون الموصوف بالذات
بذلك المعنى غير الابعاض المنتزعة من سيلان التوسط على ابعاد المسافة وما يجري

مجراها اذ اللازم مما قيل فی بیانہ لیس الا انہ یجب ان یکون لہما الموصوف بالذات بمعنی
عدم الواسطۃ فی العروض ویکون ذا ابعاض وذو اتصال والحرکۃ التوسطیۃ
لسیلانہا علی الامتداد المسافی کاف فی ذلک فنفس وجودات الافراد الاعتباریۃ
الانتزاعیۃ للحرکۃ بالقیاس الی الابعاد المسافیۃ مع التوسط موصوفۃ بالقبلیۃ والبعدیۃ
بالذات بمعنی عدم الواسطۃ فی العروض والزمان الذی اثبتوہ انہ متسع الحرکات
وہو امر واحد اشترکت فیہ سائر الحرکات المتخالفۃ وہو غیر المسافۃ وغیر نفس الحرکات
وغیر السرعۃ والبطوء ہو الامتداد المتوہم المنتزع من اسرع الحرکات واشہرہا وہو
الذی تقع فیہ الحرکات کلہا فانہ اذا اخذ منہ قدر محدود علی قدر معین اتفقت معہ حرکات
مختلفۃ فی المسافۃ بحیث اتفقت فی الاخذ والترک مع اتفاق بینہما فی ذلک الامر
المحدود ولو قوعہا معہ فیقاس بعضہا الی بعض بالسرعۃ والبطوء فیما بینہما وکک قیاس
حرکۃ الکل بالنسبۃ الی سائر الحرکات فی العالم بالجملۃ الامتداد المنتزع عن حرکۃ الکل
اوسع من کل الحرکات الواقعۃ فی العالم تقع جل الحرکات فیہا وفی ابعاضہا فما
یکون قاطعا المسافۃ اکثر او مسافۃ مساویۃ فی جزء اقل من ہذا الامتداد بالنسبۃ الی
متحرک آخر یکون اسرع من الآخر فان انتزع ہذا الامتداد من عدد الدورات یسمی
شہورا وعن ابعاضہا فتسمی ساعات وانما خصصنا بانہ الامتداد المنتزع من اسرع
الحرکات وہو الحرکۃ المحدد عندہم لانہم زعموا ان لیس فی الواقع حرکۃ اسرع من حرکۃ
المحدود ان فرض حرکۃ اخری اسرع منہا فالامتداد المتوہم المنتزع منہا بالجملۃ یجوز ان یکون لابعاض الحرکۃ یکون
موصوفۃ بالحرکۃ بالمعنی المذکور ویکون الزمان عبارۃ عن الامتداد المتوہم المنتزع منہا ولا نسلم ان الموصوف
بالذات ہو الزمان بل تلک الابعاض والزمان ہو الامتداد المتوہم المنتزع منہا

بقي الكلام في ان تلك الابعاض الموصوفة بالقبلية والبعدية بالذات بمعنى نفي الواسطة
في العروض بل قبليتها وبعديتها بلا واسطة في الثبوت ام لا فان لم يكن كون القبلية
والبعدية مقتضى نفس ذلك البعض فهذان الجزءان وان كانا من ابعاض الحركة
او ابعاض من سيلان التوسط على افراد ما فيه لا بد من اتصالهما وايضا لا بد من ان
الحدوث موجودا خارجيا كما مر في تقرير الدليل فيكون الموصوف ذا ابعاض متصلة
بالذات هو الزمان وان كان واسطة في الثبوت فيكون لقبلية القبل علة وهي الواسطة
في الثبوت ولبعدية البعد علة كذلك وكون علة القبلية قبل علة البعدية ضرورة
مجامعة الموجب والموجب فننقل الكلام الى القبلية والبعدية في ذينك الموجبين
حتى ينقطع الكلام الى موصوف بالذات بمعنى عدم الواسطة في الثبوت قطعا للتسلسل
المستحيل والجواب عنه انه سلمنا ان للقبلية والبعدية في الاشياء علة لكنها هي نفس
ارادة الفاعل المختار كما مر هذا ما افاده في الجواب شيخنا الكمال العلامة قدس سره
ولك ان تجيب عنه انه لا يلزم من كون ذلك الامور متصفة بالذات بمعنى نفي الواسطة
ان يكون تلك الامور زمانا فانه لا بد له مع ذلك ان يكون امكانا متصلا كتلك الحركات
وتلك الابعاض ليست كذلك نعم الامر المنتزع الممتد من تلك الامور يصلح لذلك كما
علمت فلا يتم ما سولت به انفسهم وهذا الذي اخترنا انه يجوز ان يكون الموصوف بالذات
بالقبلية والبعدية هو ابعاض الحركة او ابعاض من سيلان الحركة انما هو التنبيه على
انه لا يتم ما قالوا على اصولهم ايضا والا فان التحقيق الذي لا يمسه الشك ان معروض
التقدم والتاخر الاشياء التي اتصفت بالتقدم والتاخر بمعنى نفي الواسطة في
العروض ويتوهم من تقدم بعضها على بعض امتداد متسع للحركات صالح للوقوع

على كل حركات دائما علق بكل مسافة فيقاس بهذا الامتداد الحركات بما هي حركات
الحركات واقعة على مسافات مخصوصة بعضها مع بعض فهذا الامتداد الوهمي هو الزمان
وهو منشأ القبلية والبعدية في العالم بمعنى ان اعتبار القبلية والبعدية في العالم
موقوف على اعتبار هذا الامر فلما تحقق في العالم قبلية وبعدية يجب صحة هذا الامر وهذا الامر
هو المقدر للحركات والحركات تتحقق فيها بمعنى ان الوهم ينتزع عن امتداد الحركات
امتدادا وهميا يقدر به الحركة وهذا الامتداد انتزاعي له منشأ انتزاع وليس كانياب
الاغوال ومنشأه هو ذوات الاشياء وهي متصفة بالقبلية والبعدية بالذات بالمعنى
المذكور فالزمان هو الممتد المنتزع عنها فهو امر يتقدر به الحركات كلها حتى حركة
الفلك الاعظم كما قالوا ان الزمان يتقدر به الحركات كلها حتى حركة الفلك الاقصى
التي هي محل عندهم لحدوث الاشياء وجوداتها وعدماتها ما تتصف تارة بالقبلية و
تارة بالبعدية بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض لكن لتبدل الاوصاف
عليها وكون تلك الاوصاف ممكنة لابد لها من وسائط في الثبوت وهي عندنا تعلق
ارادة الباري تعالى تارة بقبلية تلك الاشياء وتارة ببعدية تلك والزمان هو الامتداد
الموهوم المنتزع من تقدمات الاشياء وتاخرها لكن لما كان بعض الاشياء
اشهرها واشرحها كالتقدمات والتاخرات التي توجد في حركة الفلك الاعظم جعل
الامر الممتد المنتزع عن تلك زمانا لسائر حركة محله وجميع الحركات الواقعة في العالم
وهذا المنتزع هو منشأ القبلية والبعدية هذا هو التحقيق الذي لا ياتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه وان شئت مزيد توضيح هذا التقرير والتسجيل عليه بالنقل من
اكابر الفن فاستمع لما قال من هو قدوة ارباب التحقيق رافع الوية التدقيق سيد العلماء

شیخ الفضلا بحر العلوم قدس سرہ ان الموصوف بالقبلیۃ والبعدیۃ بالذات الاشیاء
المتقدمۃ والمتاخرۃ والامتداد المتوہم من تقدمات ہذہ الاشیاء وتاخراتہا او الامتداد
المتوہم الماخوذ من الحرکات فی التوہم ہو الزمان ثم قال ان الاشیاء الموصوفۃ بالتقدم
والتاخر موصوفۃ بہا بالذات فی نفس الامر فمن ہذا التقدمات والتاخرات یتوہم
امر ممتد یحکم تخللہا بین المتقدم والمتاخر ویتوہم ایضا امتداد الحرکات کما قد علمت
فیقاس بہذا الامتداد الوہمی بعض الحرکات بما ہی حرکات واقعۃ علی مسافۃ
مخصوصۃ علی نحو مخصوص بعضہا مع بعض ثم وجد بعض الحرکات ابین الاشیاء
الحرکۃ المعدل فیوخذ امتدادہا فی الوہم مطلقا عن الاستدارۃ والاستقامۃ فیسمی
ہذا الوہم زمانا فینقسم بعد والدورات اجزاء فی الوہم ویقدر بہا وجودات الحوادث
وعدماتہا بان وجود حادث او عدمہ استمرارہ فی الواقع مقارن لای قدر من ہذا المتوہم
الف دورات او مائۃ الف دورات واذا وجد الحادث فی الواقع ثم حادث آخر
فیحتمل ان ای قدر من ہذہ الدورات عن ابتداء وجود الاول وابتداء وجود الثانی
وہو القدر المتخلل ثم الوہم یتخیل ہذا الامتداد وان کان امتداد الحرکۃ القطعیۃ غیر
متناہیۃ فی الجانبین ففی جانب یحکم بکون العدم السابق بحسب الوجود الواقعی مستمرا فیہ
والجانب الاخر ما یکون فیہ العدم اللاحق مستمرا فیہ ویسمی الاول بالازل ویحکم بکون
الذات القدیمۃ مقارنا بہذا الامتداد ومستمرا معہ موجودا فیہ من دون بدء بخلاف
الحوادث لان لوجوداتہا اول من ہذا الامتداد ویسمی الجانب الثانی بالابد فہذا
القدر من وجود الزمان مسلم بداہۃ واما بداہۃ امر یکون معروضا بالذات للقبلیۃ
والبعدیۃ وما عداہ من الحرکات والحوادث معروضۃ بالعرض حتی ینشاء منہا القول

بالقدم الدہری المستلزم للمحالات المذکورۃ فغیر بین بل ان ادعی بداہتہ اتصاف
الحوادث بتقدم بعضہا علی بعض بالذات من دون واسطۃ فی العروض وکذا تقدم
عدمات الحوادث السابقۃ وکذا تاخر عدماتہ اللاحقۃ من دون واسطۃ فی العروض و
کون الاعدام اعداما صریحۃ فی الواقع لم یبعد لانہ یصدق بذلک من لایقدر علی الکسب
وینسب الی منکر ذلک مایکرہہ فافہم فاحفظ ذلک فانہ من الجواہر النفیسۃ و فصوص الحکمۃ
المتعالیۃ ولنختم ہذا المبحث فان العاقل یکفیہ والتفصیل فی الحجۃ البازغۃ واما سادسا
فلان اتصال الزمان یستدعی وجود جمیع الاجزاء معا لامتناع اتصال الموجود بالمعدوم
وعدم قرارہ یقتضی فقد جزء عند وجود جزء آخر فالاتصال وعدم القرار متدافعان
واجابوا عن ہذا الایراد بان ماہو مقتضی الاتصال ہو وجود جمیع الاجزاء مطلقا اعم من
انیکون الجزء الاول مع الثانی معیۃ زمانیۃ کمافی الامور القارۃ اولا کمافی الامور
الغیر القارۃ فانہا وان لم یکن فیما بینہا معیۃ زمانیۃ لکن بینہا معیۃ فی الواقع فالمنافی
للاتصال ہو عدم الجزء مطلقا لاعدم کل جزء مع الآخر وماہو مقتضی غیر القرار ہو عدم
کل جزء مع عدم الآخر لا العدم مطلقا حتی یتدافع الاتصال وعدم القرار ویرد علیہ
ان الجزء الاول من الحرکۃ اما وجد فالجزء الثانی اما موجود فی الواقع اولا وعلی الثانی
لامناص عن اتصال الموجود بالمعدوم قطعا فان الثانی لما لم یکن موجودا مع الجزء
الاول ولا موجودا فی الواقع کان معدوما محضا کالعنقاء خارجا عن عالم الوجود فکیف
یتصل بما ہو موجود فی الواقع وعلی الاول فالواقع ان کان عبارۃ عن الدہر فالکلام
قد مر وتسمع وان کان عبارۃ عن غیرہ فلابد من بیانہ حتی ینظر فیہ فان المعقول
من وجود الاشیاء انحاء ان وجودہ فی نفسہ فی الواقع والخارج مع قطع النظر عن

اعتبار تجدده الزمانی وهو المسمی بالدهر عندهم ونحو وجوده بما هو متجدد فی اجزاء الزمان ولا ثالث لهما فان لم یکن باحد نحوی الوجود کان معدوما محضا وههنا کلام فان القول بالدهر قول بانه جزء والجزء الثانی لیس مع الجزء الاول زمانا فالعدم عن الواقع فلا مناص عن القول الموجود المعدوم هذه اقد اخترنا الاجمال فی تفصیل هذا الایراد ولانه قد مضی منا فی امام الکلام تفصیل هذا الایراد بحیث لا یتصور المزید علیه وان ساعدنا التوفیق فینکشف جلیة الحال فی مبحث الدهر ان شاء الله تعالی

الفصل الخامس فی اقامة الحجة علی کون الزمان امرا موهوما علی اصول الفلاسفة

ولنقدم علی هذا المرام اولا الحجة اجمالا ثم نتبعه التفصیل ثانیا فنقول ان الزمان کما قد قالوا هذه الحقیقة المتجددة المتصرمة الموصوفة بالتقدم والتاخر بالذات فنقول هذه الحقیقة اما ان تکون موجودة فی الاعیان او متوهمة من منشاء هو متجدد بذاتها علی الاول فانه مقدار للحرکة التوسطیة او القطعیة وعلی تقدیر کونها مقدار الحرکة الاولی اما انه متجدد لنفسها او مقدار لها باعتبار سیلانها علی حدود المسافة وعلی تقدیر کونها مقدار الحرکة الثانیة فالحرکة القطعیة اما هی موجودة ذهنیة بنفسها او موجودة خارجیة بر اسمها او حقیقة اعتباریة ملتئمة من الحرکة التوسطیة والامتداد المسافی وعلی الشقوق کلها لا مناص عن کونه وهمیا وعلی الثانی کونه وهمیا منتزعا عن امور متجددة حادثة ظاهر ومن هذه الحجة یلوح حدوث الزمان لان منشائه لیس الا الاشیاء الحادثة وهو المدعی وتفصیله انهم قالوا ان الزمان حقیقة متجددة متصرمة مقدار للحرکة فلا یخلو اما ان تکون

هذه الحقیقة موجودة فی الاعیان او متوهمة من منشاء فانکانت موجودة فی الاعیان
فاما انتکون مقدار الحرکة التوسطیة او الحرکة القطعیة علی الاول اما انتکون مقدار للحرکة
التوسطیة نفسها او باعتبار سیلانها علی الحدود وعلی الثانی فالحرکة القطعیة اما موجودة
ذهنیة وموجودة خارجیة براسها کما هو رای المحققین عندهم او حقیقة اعتباریة کما هو
عند المشائین لارکان الفلاسفة وعلی الشقوق الزمان امر متوهم لاموجود فی
الاعیان فانه انکان مقدار الحرکة التوسطیة فانکان مقدار لها بنفسها ففیه اولا
انه تجویز باطل فان الحرکة التوسطیة لکونها غیر ممتدة بذاتها کیف یکون الزمان مقدارا
لها وثانیا قد علمت ان الحرکة التوسطیة کونها موجودا فی الخارج محل کلام وثالثا انه
لوسلم وجودها فی الخارج فلا یکون الزمان موجودا فی الخارج الاعلی سبیل التوهم
وان کان لها باعتبار سیلانها علی الحدود وابعاد المسافة وما یجری مجراها فیکون
انتزاعیا ینتزع من اسرع الحرکات واشهرها وهو حرکة المحدد فلیست الزمان الا معنی
یوخذ من تلک الحرکة من عدد دوراتها فتسمی شهورا او ابعاضها فتسمی ساعات
وهکذا کما مر مفصلا بالجملة علی هذا الشق ایضا یکون انتزاعیا متوهما وانکان مقدارا
للحرکة القطعیة فعلی تقدیر کونها موجودة خارجیة براسها او موجودة ذهنیة بنفسها
کما ذهب الیه الحاکم العلامة ومن تبعه فلا شبهة فی کون الزمان موجودا ذهنیا
وهما قال الحاکم بقی ان یقال لما کان هذا الامتداد لایجتمع اجزائه فی الوجود فلا
یکون الزمان موجودا ضرورة انه لوکان موجودا لاجتمع اجزائه فی الوجود فلا یکون
الزمان موجودا فنقول هذا الامتداد وان لم یوجد فی الخارج الا انه بحیث
لوفرض وجوده فی الخارج وفرض فیه اجزائه یجتمع تلک الاجزاء معا وکان بعضها

بالذات تلک الامور بالمعنی المذکور والزمان هو الامر الوہمی المنتزع منها وانما یتصف اجزاء ذلک الوہمی بالتقدم والتاخر بمنشائه التی ہی متصفة بهما بالذات وبهذا سیظهر ان حادث لکونه موصوفه حادثا کما سنشرحه انشاء الله تعالی فافهم واغتنمه فی الجواهر النقیة الانیقة والدرر الثمینة الغالیة

الفصل السادس فی تحقیق کون الزمان ہما

اعلم انهم ادعوا ازلیة الزمان وابدیته ونفسوا فی بیانه فقالوا تارة لو کان الزمان مسبوقا بالعدم ولاحقا بالعدم لکان وجوده بعد عدمه او عدمه بعد وجوده بعدیة لا تجامع القبلیة والبعدیة وهذه القبلیة والبعدیة لا یکون الا الزمان واجزائه فیقدر وجوده حیثما فرض عدمه قبله عدمه قبل وجوده او بعد وجوده مستحیلا فیکون ازلیا وابدیا ویرد علیه اولا ان تقدم عدم الزمان علی وجوده لا نسلم انه زمانی بل هو تقدم بالذات مغایر للتقدمات المشهورة فلا یلزم ان یکون للزمان زمان وثانیا ان حکم المعروض للقبلیة والبعدیة الانفکاکیة لا یکون الا الزمان واجزائه ممنوع فانا لا نسلم ان مصداق الحکم بهذا النحو من التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان بل معروض التقدم والتاخر هو نفس ذات الاشیاء فان قلتم وجود الاشیاء وعدمها تارة یکون متقدما وتارة متاخرا وتارة معا فلا یکون معروضة وموصوفة للقبلیة والبعدیة بالذات فلا بد من امر آخر وما هو الا الزمان قلنا ان اردتم ان الاشیاء لکونها تارة معروضة للتقدم واخری بالتاخر والمعیة لا یکون معروضة لها بالذات قلنا لم لا یکون معروضة بالذات فان قالوا فان المعروض باحد الاوصاف الثلثة ما یکون ذاته مقتضیا لها قلنا لم فان ما لا بد

للمعروض بالذات انيكون موصوفا بالصفة بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض
لاانيكون مقتضية لها بالذات وان قالوا فان المعروض بالذات لها مالايكون
هناك واسطة اصلا قلنا ذلك ايضا مم بالجملة فنقول غاية مالزم من بيانكم ان
ذوات الاشياء ليست عللا مقتضية لها والازم منه ان لايكون موصوفة بها بالذات
بمعنى نفي الواسطة في العروض فيجوز انيكون الاشياء معروضة بالذات للتقدم
والتاخر الانفكاكيين وان لم يكن مقتضية لها بالذات بل يكون المقتضى شيا آخر
وان اردتم شيا آخر فلابد من تصويره وايضاحه فعلم ان في البيان تدليسا مغالطيا
فان الاشياء لما كانت تارة موصوفة بالتقدم وتارة بالتاخر فلابد انيكون موصوفيها
بهما من علة تكون واسطة في الثبوت لقبلية الاشياء وبعديتها والازم الدور التس
فلابد لقطع التس انيكون لها علة كك ولايدل هذا البيان على انه لابد ههنا من
واسطة غير الاشياء تكون موصوفة بالحقيقة بالتقدم والتاخر حتى ثبت مطلوبكم
بالجملة نختار ان وجودات الاشياء وعدماتها متصفة بالقبلية والبعدية
الانفكاكيتين بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض وانكانت لثبوت
القبلية والبعدية من وسائط في الثبوت فما ذكروا انما ثبت انه لابد لموصوفية
وجودات الاشياء وعدماتها من وسائط في الثبوت وذا لا يثبت مطلوبهم فان
مطلوبهم ثبت لو ثبت انه لابد من واسطة في العروض فعلم ان في هذا البيان
هم يدلسون وفي تبيانه هم يغلطون وتارة قالوا انه لاشبهة في تقدم بعض الاشياء
على البعض بحيث لايجتمع المتقدم مع المتاخر فهذا التقدم والتاخر اما بحسب
الدهر والواقع وقد لاح ان الدهر لاسيلان ولا تجدد ولا تعاقب فيه حتى يتصور التقدم

والتاخر فيه واما بحسب الزمان فالتقدم والتاخر المتحققان في الاشياء لا يكونان
الا بحسب الزمان فلو تقدم على الزمان عدم او تاخر عن وجوده لزم وجود الزمان
مع فرض عدمه ويرد عليه ان التقدم والتاخر الانفكاكيين في الاشياء عندهم
تابعان للتقدم والتاخر الانفكاكيين في اجزاء الزمان فهذا التقدم والتاخر
الانفكاكيان الموجودان في الزمان اما واقعيان او رتبيان فان كان واقعيان
فلابد ان يكونا موجودين في الواقع والدهر وقد قالوا ان الزمان بجميع اجزائه موجود
في الواقع فبالضرورة يكون اجزائه المتقدمة بذاتها والمتاخرة بنفسها موجودة فيه
والا لم يكونا واقعيين فاما موجودان معا فينفك التقدم والتاخر عنهما في الواقع
فلا يكون الاجزاء مقتضية لهما بالذات كما زعموا ولا يكون التقدم والتاخر واقعيين
كما توهموا او متعاقبان فهذا التعاقب الموجود في اجزائه ان كان تعاقبا واقعيا فاولا
وقع التعاقب في الدهر وهو مستحيل عندهم وثانيا انه لا معنى للاجتماع والتعاقب في الدهر
وليس هو ممتدا حتى يقع في طرف منه التعاقب وفي طرف منه الاجتماع وان كان رتبيا
فكيف يستدل بهما على الزمان فلم يبق في ايديهم سبيل اثبات الزمان فضلا عن
ازليته وابديته وان كان التقدم والتاخر الانفكاكيان الموجودان في الزمان
رتبيين فانسد سبيل اثبات الزمان كما علمت فالحق ان الاتصاف بالذات
بالقبلية والبعدية الانفكاكيتين بمعنى نفي الواسطة في العروض راجع الى وجودات
وعدمات لنفس الحوادث والحركات وليس من ضروريات الاتصاف بالذات
ان لا يكون هناك واسطة اصلا في الثبوت ولا في العروض كما يقولون في الزمان
ولا ثابت بالبرهان وانما هو هوس من هوساتهم لم يصححوه بحجة وبرهان بل جل

ما قالوا الازید علی ذو رو ہذا ان فالحوادث عند التحقیق متصفة بالتقدم والتاخر الانفکاکیین بالذات بمعنی نفی الواسطة فی العروض ولا حاجة لها فی اتصافها بهما الی شئ یتصف بهما بالحقیقة حتی یستدل بهما علی الزمان نعم لابد من واسطة فی الثبوت وہی عندنا نفس ارادة الباری تعالی لوجود الاشیاء وخصوصیاتها لسلطان قضائه علی حسب ما یقتضاه نظام العالم وہو بعنایة الازلیة صیر بعض الاشیاء قبل بعض وبعضها بعد بعض ولو شاء عکس لامر وہو یفعل ما یشاء ویحکم ما یرید ونحن نثبت بالبرہان انشاء اللہ تعالی ان نفس الماضیات من الحوادث سواء کان زمانا او زمانیا باطل کما یجوز من یثبت قدم العالم بل المتعاقبات فی جانب الماضی وجوداتها بعد العدم الصریح عدا حقیقیا یکون به کل واحد منها منفکا عن الثابت المحض معا وبدلا ایضا لا اضافیا محضا کما توہم ا فاعدام الاشیاء یتقدم علی وجود الاشیاء تقدما بالذات وکذا تقدم الثابت المحض علی الحوادث والمتغیرات تقدم ذاتی وللعقل اذا لاحظ تقدم الصانع او تقدم عدم الاشیاء علی وجودہا انتزع امتدادا متوہما منشائه تقدم الثابت علی الحوادث ومنشائه المتعاقبات فی الماضی لا یوجب امتدادا وہمیا غیر متناہ واقع بین وجود الثابت المحض وبین اول الحادث کما قد یتوہم لان توہمه کتوہم امتداد الخلاء فیما وراء الفلک الاقصی فلا یفید ہذا وسنعود الی تفصیله انشاء اللہ تعالی بالجملة لاعدام الاشیاء تقدم علی وجود الاشیاء بالذات لا تقدم بالزمان حتی یستدل به علی قدم الزمان وازلیته وابدیته وکذا تقدم عدم الزمان علی وجوده تقدم بالذات لا بالزمان حتی یلزم وجوده بعد فرض عدمه فانحسم ما تعسفوا فی بیانه وتبجحوا فی تبیانه فسبحان من استاثر بالقدم وتنزه عن شوب الحدوث والعدم

الفصل السابع في ابطال ما ادعوا من قدم الزمان وحركات الافلاك وقدم الانواع

اعلم ان الفلاسفة قد ادعوا قدم الزمان بشخصه وقدم الحركات بتعاقب الاشخاص في الامتداد الزماني ولنبدء اولا في ازاحة ما قالوا بقدم الانواع بتعاقب الاشخاص حتى يترتب عليه بطلان ما قالوا بقدم الحركات والزمان ايضا ثم نتوجه ثانيا الى ابطال قدم الزمان والحركات فنقول هذا قولهم باق واهيهم اما اولا فانه لو تسلسل المتعاقبات الزمانية بحسب الوجود الزماني سواء كانت تلك امورا منفصلة كالحوادث اليومية او اجزاء من المتصل الغير القار كالحركة والزمان بطريق الاعداد والشرطية بان يكون كل لاحق معلولا عن القديم بواسطة سابق فاما ان ينتهي الى واجب الوجود فلا يكون غير متناهية في جانب الازل او غير منته الى الواجب فلا يجب وجود تلك السلسلة ولا يمتنع عدمها او ارتفاعها راسا اذ لا وجوب الا بالاستناد الى الواجب فلا يكون وجود تلك السلسلة اذ لا وجود بدون الوجوب واما ثانيا فانه لو كان الامر كذلك فالصادر عن المبدء الفعال اما نفس الطبيعة النوعية من دون ان يتخصص بمحال وبشرائط الاستحالة او فرد خاص منها وهذا الفرد الخاص لكونه مرهونا بالوجود المخصوص بمادة والاستعداد يجب ان يكون حادثا زمانيا فيكون الطبيعة النوعية ايضا حادثة زمانية اذ لا وجود لها قبل هذا الفرد الخاص على هذا التقدير او فرد ما مبهم بانه مبهم وهو ايضا ظاهر البطلان اذ لا وجود للمبهم بما هو كذلك مثلا لو فرض ان نوع الانسان قديم بتعاقب اشخاصه في الامتداد الزماني فيستحيل ان يكون الصادر عن المبدء الفعال ...

الماهية المجردة او فرد منهم فيجب ان يكون الصادر عن المبدا الفعال شخص واحد منه
متعين وهو حادث مسبوق بالمادة واستعدادها فالنوع الانساني حادث بحدوثه
اذ لا وجود له قبله على هذا التقدير ولا يمكن ان يقال ان كل جزئي من جزئيات الكلي
مسبوق بجزئي آخر لا الى نهاية لانه اما ان يكون في تلك الجزئيات الغير المتناهية جزئي
يكون صادرا عن المبدا الفعال بان يكون المبدا الفعال علة قريبة له او لا يكون كك
والثاني باطل لانه لم يكن شيء من تلك الجزئيات موجودا اذ وجود شيء منها يتوقف
على صدور شيء منها عن المبدا الفعال واذا لم يكن شيء من الجزئيات موجودا لم يكن
الكلي موجودا وعلى الاول فالصادر عن المبدا الفعال هو اول جزئي من جزئيات
ذلك الكلي فلا يكون جزئياته الغير المتناهية فبطل جميع ما قالوا وهذان الايرادان من الاستاد
المطلق فضل الحق علينا وعلى العالمين من صعب الايرادات عليهم لا سيما على
اتباعهم واشياعهم هذا ابطال اجمالي لقولهم بقدم الانواع بتعاقب الاشخاص واما
تفصيل ابطال قدم حركات الافلاك فاعلم ان الحكماء استدلوا على كون دورات
الفلك الاقصى غير متناهية وكون كل حركة مسبوقة بحركة اخرى ان الحركات الحادثة
اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم قدم الحادث
فهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب لا سبيل الى الاول
والا لزم اجتماع امور لها ترتب في الوجود وهو محال فقبل كل حركة حركة وقبل كل حادث
حادث لا الى اول هذا المطلوب عارضهم العلماء ان الصادر عن القديم ان كان حادثا
لزم تخلف العلة عن المعلول وان كان قديما فان ارتبط بعلية القديمة لكن لا يرتبط بمعلو
الحادث فيلزم اما تخلف علته عن المعلول واما لزم قدم الحادث وان كان كل حادث

مستند الى علية الحادثة فان لم ينته الى الواجب لزم وجود سلسلة الامكان بدون الانتهاء الى الوجوب وهو مستحيل والتسلسل لازما جزما وان انتهى الى الواجب تعالى يكون المنتهي الى الواجب حادثا ليس قبله حادث آخر فاجابوا عنه تارة بان التسلسل اللازم ليس مستحيل فان هذا التسلسل في المتعاقبات وهو ليس بمستحيل وانما المستحيل هو التسلسل في المجتمعات وتارة اعتصموا بوجود امر متجدد متصرم وهو الحركة وقالوا انها الرابط وهي ذات جهتين فمن جهة دوامها فاضت عن القديم ومن جهة التجدد صارت واسطة بين الحوادث وبين الله تعالى في وصول الفيض وانت تعلم ما فيه اما اولا فلانهم لم يتوجهوا الى ان سلسلة الحركات بل ينتهي الى الواجب تعالى ام لا فان لم ينته الى الواجب تعالى فالسلسلة باسرها ممكنة وجودها بلا انتهائه الى الواجب تعالى مستحيل وان انتهى الى الواجب تعالى فينتهي لفرد من الحركة وهو شخص معين حادث فينتهي نوع الحركة عليه فيكون نوع الحركة حادثة ومنتهية لا قديمة كما ظنوهم لم يندفع هذا الايراد بالجوابين واما ثانيا فلان براهين ابطال التسلسل جار في ابطال الكميات اللامتناهية وكذلك جار في المعدات والشرائط والمعلولات فيلزم تناهي الحركات ايضا والعذر من بعض المتاخرين ان التطبيق لا يجري الا في الماديات فلا يجري في ابطال النفوس المجردة غير مسموع فان السلسلتين الموجودتين المرتبتين المتسقتين اذا طبق بين مبدئيهما حتى تطابق السلسلتان فلينطبق المبدئين فيظهر انقطاع السلسلتين قطعا سواء كانت السلسلتان من الكميات او المتكممات المتصلة او الاعداد اما مادية او المجردة بلا فرق اصلا فالفرق بين الماديات والمجردات تفرقة بلا فرقان و دعوى بلا حجة وبرهان وكذا البرهان ناهض على ابطال لا تناهي الحوادث في

جانب الازل والابد وامتداد والحركة اللامتناهيين عند الحكماء لاجتماع تلك الاشياء
بحسب الوجود الدهري وترتبها بحسب ترتب ازمنة حدوثها فبطل به مذهب
القائلين بالقدم الدهري والذاهبين الى حدوث الدهري القائلين بابدية
العالم وقد شق ذلك جدا على مقلدي الفلاسفة وعلى صاحب الافق المبين-
فقال بعض مقلدي الفلاسفة انتصارا لهم ان الوجود في حاق الدهر ليس وجودا
آخر مغائرا للوجود الزماني في كبد الاعيان بل الوجود واحد له اعتباران فهو باعتبار
وقوعه في افق التقضي وجود زماني ومع عزل النظر عن التجدد والتصرم وجود دهري
فوجود الزمان والزمانيات الغير المتناهية بالاعتبار الاول لا يبطله البرهان اذ
لا اجتماع بين الأمور اللامتناهية بهذا الاعتبار ومن شرط جريان البرهان الاجتماع
في الوجود واما اذا اعتبر وجودها بالاعتبار الثاني فلا يجري التطبيق بين الامور
اللامتناهية المذكورة بحسب هذا الاعتبار لان التطبيق عمل من اعمالنا ولا يقع
الا في الآن اذ الزمان المتناهي والتطبيق فيهما انما يمكن فيما وجد منهما والموجودة الدهرية
اللامتناهية غير موجودة فيهما حتى يجري فيهما هذا محصل كلامه واعترض عليه استاذ
الاستاذ قدس سره فان الكمية الزمانية والحركة المنطبقة عليها المتصلة بالاتصالها
متصلتان موجودتان في الدهر من الازل الى الابد وكذا الحوادث اللامتناهية
متسقة موجودة في الدهر فكما يلزم من تطبيق مبدا احدى جملتي الكمية المتصلة على
مبدا اخرى مثلها في الاعيان او في الوهم انطباق امتداد احدهما على امتداد
الاخرى لاجل الاتصال كذلك يلزم من تطبيق مبدا جملة من الكمية الزمانية
على مبدا جملة اخرى منها انطباق امتداد احدهما على امتداد الاخرى لاجل

الاتصال اذ لا مساغ فی المتسلسلتین بعد انطباق المبدأ علی المبدأ لعدم انطباق الامتداد علی الامتداد ضرورة کما یلزم من تطبیق مبدأ احدی سلسلتی الاعداد المتسقة علی مبدأ سلسلة اخری مثلها فی الاعیان او فی الوهم انطباق سائر احدی السلسلتین علی الاخری والا لبطل الاتساق ولا یستدعی وجود السلسلتین والجملتین فی الآن والزمان وانما یلزم لو احتیج الی تجشم تطبیق جزء جزء واحد واحد وهذا ظاهر جدا وقال بعضهم ان ما یفرض من تطبیق المتصلات الغیر القارة فی سنخ حقیقتها او الاعداد المتعاقبة فی نحو وجودها الزمانی ان کان بحسب الخارج فمن المحالات لزوم الانقطاع فی الواقع وان کان فی الذهن فانما یتاتی فیما ارتسم من تلک الامور فی الذهن فیدل علی تناهی ما وقع منها فی الذهن دون ما وجد منها فی الخارج قال الاستاذ قدس سره ان هذا الکلام لیس له کثیر معنی فان المتصلات الغیر القارة والاعداد المتعاقبة فی نحو وجودها الزمانی لما کانت موجودة مجتمعة فی نحو وجودها الزمانی لما کانت موجودة مجتمعة فی نحو وجودها الدهری کانت جملة الکمیة المتصلة او المتکمم المتصل او سلسلة الاعداد المتسقة موجودة دهریة من الازل الی الابد وافرز العقل منها جملة متناهیة ثم طبق بین مبدأ الجملة الاولی او السلسلة الاولی وبین مبدأ الجملة او السلسلة بعد الافراز تطبیقا فی الواقع بحسب التجویز العقلی لزم بالضرورة انطباق الجملة علی الجملة او السلسلة علی السلسلة فیلزم الانقطاع والانتهاء فی الواقع فان قیل ان انطباق المبدأین لا یتصور بحسب الواقع اذ یستحیل ان یجتمع الجزء السابق من الزمان مع الجزء اللاحق منه قلنا اباء امر خارج من ذلک التطبیق

لا يقدح في تمام البرهان كما صرح به الفلاسفة وبالجملة فلا محيص للفلاسفة عن هذا
الاشكال العويص وان كانوا يكثرون من التمويه والتزويق ويتشبثون في
هذا المغرق بكل حشيش وربما يقول قائلهم ان هذا البرهان كما يبطل لاتناهي الزمان
والحركة والحوادث في جانب الازل كذلك يبطل لاتناهي تلك الامور في جانب
الابد وهذا كما يضاد قوانين الفلسفة يخالف اصول الملة وانت تعلم ان البرهان
انما ينهض على ابطال لاتناهي تلك الامور بحسب الوجود الدهري والقول با
لوجود الدهري من هفوات الفلاسفة ما انزل الله بها من سلطان ومن اباطيلهم
التي لا يساعدها البرهان فالبرهان انما ينهض على ابطال اللاتناهي في جانب
الابد على ما يقول به المليون لا على سبيل البدل ولا على سبيل الحكمة هذا كله كلام
استاذ الاستاذ قدس سره وانما اقتصرنا عليه لانه اتى بالاتيه والزمان عليه ولنا
في التناهي كلام يتفوق عليه وان شئت مزيد تفصيل فارجع الى الحجة البازغة
واياك قد علمت بما قررنا سخافة ما اعتذروا لعدم جريان البرهان في الحركات
ان الشيء الآخر الذي هو علة موجبة للحادث معدله والعلة الموجبة لذلك الشيء المعد
معدله وهكذا فقبل كل حادث هو معد للاحقه الى ما لا يتناهى فلم يلزم التسلسل الا
في المتعاقبات وهو ليس بمستحيل فانك قد علمت ان القديم الثابت علة تامة لواحد
من احاد هذه السلسلة ام لا على الاول يلزم قدمه وعلى الثاني يكون وجود كل
واحد منه مشروطا بالسابقة فلو فرضنا عدم اللاحق مع عدم السابقات باجمعها
لم يجب وجوده فان الممكن ما لم يمتنع جميع انحاء عدمه لم يجب وجوده وقد علمت
ان العدم لا يمتنع ما لم يكن الذي هو علة تامة واحدا وما لم يجب لم يوجد الا

يلزم الترجيح بلا مرجح وبالجملة ما لم يكن القديم علة تامة لشئ من الممكنات او نهاية تامة
لعلة تامة لا يوجد فضلاً عن حادث وعدم التناهي لا يغني شيأ على انك قد علمت
ان لا مناص لهم عن لزوم التسلسل في المجتمعات واجراء البراهين فيها كذا
افيدوا اما ثانيا فلان ما قالوا واعتصموا الوجود امر متجدد متصرم لذاته ذات جهتين
الدوام بحسب ذاته والتجدد بحسب الحدوث فمن حيثية دوامه فاضت عن القديم
ومن حيثية التجدد صارت واسطة بين الحوادث وبين الله تعالى في وصول
الفيض يرد عليه مع عزل النظر عن الكلام في علية التجدد وان الحركة غير قارة
فلا تستند الى الثابت فلا بد لها من علة لها نحو من عدم القرار فيتسلسل العلل
ولما رأوا قوة الايراد وعجزوا عن جوابه قام ناصرهم ونصيرهم وصار النافون
بتعاله واراد ان يستند الغير الثابت الى غير الثابت قال ان ههنا ثلث سلاسل
الاولى من القديمة الابدية والثانية من الارادات والثالثة من التخيلات
فسلسلة التخيل علة موجبة لسلسلة الارادة وهي علة لسلسلة الحركة فجزء من
الحركة معلول لجزء من الارادة وهو لجزء من التخيل وهو من الحركة لا الى نهاية
وهذا الحزب ظنوا ان ما نسجوا السلاسل هو كالحصص لهم ولم يتفطنوا ان هذا
اوهن من نسج العنكبوت فان في هذه السلاسل احد من السلسلة الاولى اما
علة موجبة لآخر من السلسلة او علة معدة له على الاول يلزم حتماً اجتماع اجزاء الحركات
وعلى الثاني اما ان ينتهي الى واجب الوجود بالذات فيلزم قدم المستند بالذات
الى الواجب تعالى ويلزم من قدمه قدم اجزاء الحركات بتمامها او لا ينتهي الى
الواجب بالذات فلم يجب وجود واحد منها لان الواجب امتنع عليه جميع

الخاء العدم ومن بعض الخاء عدم تلک السلسلة باجمعها فیلزم ان لایکون السلسلة موجودة لان الشئ مالم یجب لم یوجد فتم ان الایراد من العلماء فی غایة الاحکام لا یزلزله امثال ہذہ العقول التی کالاوہام ولامحید ولامناص لہم کادوا ایختار الشق التخلف فی الایراد لکن لماقالوا ایکون الواجب تعالیٰ اللہ عمایقوله الظالمون علواً کبیرا ایتدوا الیه سبیلا وعجزوا واستکانوا عن ان یسحبوا الشئ الی ہذا لان ولیت شعری لوقالواان الواجب تعالیٰ وتقدس فاعل بالاختیار والارادة بالمعنی الذی قال به العلماء لابالمعنی الذی اخترعوا لنجوا عن التورط فی ہذہ الاباطیل لکن من لم یجعل اللہ له نورا فماله من نور اللہ یهدی لنوره من یشاء وہذا اشارة اجمالیة للتفصی عن المضائق قدفصلناه فی الحجة البازغة لمخافة التطویل قداجملناه فی ہذا الوجیز ان شئت الخبرة فعلیک بمطالعتها واتقانها واسراج النظر فی روضاتها واجتناء الثمر من اشجارها والری من مائها فانه کرحیق مختوم ختامه مسک فلذالک فلیتنافس المتنافسون جملة الکلام انہم قائلون بعدم تناہی حرکات الفلک وترتب سلسلتها سواءکان الترتیب فیها ترتب العلیة والمعلولیة اوالشرطیة والمعدیة وقالوا ان فی الدہر کلها مجتمعات موجودة فوجد الوجود والترتب فی الامور الغیر المتناہیة وہما شرطان لجریان البرہان فتصیر السلسلة متناہیة فی جانب الازل والابد فیسبقها العدم الصریح ویلحقها فصارت متناہیة وہذا الایراد لایندفع عنہم ولاعن صاحب الافق المبین فانه لماکان قائلا بالحدوث الدہری نافیا للقدم الدہری فالبرہان وان ساعده علی ابطال القدم الدہری واثبات الحدوث الدہری لکن یضره بانتہاضه علی ابطال

لاتناهیه فی جانب الابد وقد استشعر به فتحیر وضطرب غایة الاضطراب وضاقت علیه الارض واعتذر عنه تارة بان الحوادث الابدلم یخرج بعد من اللیس الی الوجود فهی معدومة فلا یحیل لاتناهیها البرهان ونسی القول بالوجود الدهری واشتبه علیه الوجود الدهری بالوجود الزمانی وخلط علیه الامر ولم یعلم ان عدم خروجها انما هو بحسب الوجود الزمانی لابحسب الوجود الدهری وجریان البرهان انما هو بحسب الوجود الدهری وتارة بان للامور التدریجیة وجودین الاول وجودها فی افق الزمان والثانی وجودها فی حاق الدهر والبرهان لاینهض علی ابطال لاتناهیها بحسب الاعتبار الاول لعدم وجودها بذلک الاعتبار ولا بحسب الاعتبار الثانی لعدم ترتبها بهذا الاعتبار ولم یتفقه انه لوتم لدل علی ابطال لاتناهی الحوادث الازلیة ایضا ولم یتامل فی نفسه ان الاجتماع فی وعاء الدهر لاینافی الترتب الطبعی او العلی بالاعتبار الثانی فقد تحقق ان البرهان کما یضرهم یضره ولا یضر معشر العلماء اصلا فان تم یساعدهم البرهان فی ابطال ازلیة الحرکات ولا یضرهم فی لاتناهیها فی جانب الابد لانهم لایقولون بالوجود الدهری حتی تصیر مجتمعة موجودة فی وعاء الدهر بل عندهم الحوادث الاستقبالیة لم تخرج من العدم الی ساحة الوجود بل تیم فی عدمهم بعد فما منها الی الوجود متناه ویمکن ان تخرج الحوادث الاخر فهی لامتناهیة لاتقفیة لاغیر متناهیة بالفعل هذا والعلم الحق عند علام الغیوب

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین

قد تمت الرسالة کاشفة الغوایة والضلالة تحت ادارة محمد عابد علیخان حفظ المنان سنه سبع وثلثین بعد الف وثلثمائة من الهجرة فی اواخر شهر شعبان بمطبعة شاهی پریس مدینة لکهنؤ



